

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤١٦

الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس	/السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إثيوبيا	السيدة هابتيمريم
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيد ميراندا ريبيرو
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	الصين	السيد ليو يانغ
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غاسري
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	الكويت	السيد البناي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2018/569)

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2018/1033)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2018/569)

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2018/1033)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة نيلا كوبوروفيتش، وزيرة العدل الصربية.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: القاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/569، التي تتضمن مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

كما أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2018/1033، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون.

القاضي ميرون (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم هو آخر يوم أخاطب فيه مجلس الأمن بصفتي رئيسا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وكان من دواعي شرفي القيام بهذا الدور منذ إنشاء المؤسسة، ويشرفني أن أقدم إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في عمل الآلية.

(تكلم بالفرنسية)

وقبل القيام بذلك، أود أن أهنئ سعادة السيد أدوم، سفير كوت ديفوار، على تولي بلده رئاسة مجلس الأمن، ونتمنى له كل النجاح في هذا الدور.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق للاهتمام والالتزام الكبيرين اللذين أبداهما أعضاء فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني

بالمحكمتين الدوليتين، التابع للمجلس الآن، تحت قيادة خبراء بيرو، وخلال السنوات العديدة التي خاطبت فيها المجلس. لقد كان دعم الفريق العامل ومشاركته قيمين ومهمين للغاية من أجل نجاح الآلية، وقبل ذلك، نجاح المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة.

وأخيرا، كما هو الحال دائما، لا بد أن أعرب عن شكري الجزيل على كل المساعدات التي قدمت للآلية من قبل مكتب الشؤون القانونية، وكذلك لوكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، السيد ميغيل دي سيربا

سواريس، وللأمين العام المساعد للشؤون القانونية، السيد ستيفن ماتياس، وفريقيهما المخصصين.

وقد واصلت الآلية، خلال الأشهر الستة الماضية، وعلى الرغم من صعوبة الحالة المالية والآثار التشغيلية العديدة التي ترتبت على ذلك، قطع أشواطا كبيرة نحو تنفيذ وإنجاز المهمة التي أوكلها إليها مجلس الأمن. وقد واصلت الآلية وموظفوها الاضطلاع بالمهام الرئيسية المتبقية الموروثة من المحاكم التي سبقتها – من تقديم مساعدة حيوية للهيئات القضائية الوطنية إلى الحفظ الممنهج للمواد في المحفوظات، ومن استمرار الحماية الممنوحة للضحايا والشهود إلى إنفاذ الأحكام عبر قارتين – بروح مهنية ثابتة. وأشيد إشادة خاصة، في ذلك السياق، بأمين سجل الآلية، السيد أولوفيمي إلياس، على قيادته، والتزامه بالنزاهة وإشرافه الممتاز على أعمال مؤسستنا خلال هذه الفترة الصعبة.

وقد وصلت الآلية إلى العديد من المعالم الهامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد اعتمدت الآلية، بعد مشاورات داخلية وخارجية متعمقة، قواعد الاحتجاز التي تنظم المسائل المتعلقة بالاحتجاز في كل من أروشا ولاهاي. وقد بدأ العمل بتلك القواعد، إلى جانب الأنظمة ذات الصلة، الأسبوع الماضي. ويعكس اعتماد قواعد الاحتجاز – إلى جانب التعديلات الأخيرة على قواعد الإجراءات والإثبات والاستعراض والمراجعة المستمرين للسياسات الأخرى المتعلقة بطائفة واسعة من الأنشطة القضائية وغير القضائية – اهتمام الآلية المستمر بإيجاد السبل الكفيلة بتحسين أساليب عملها وبأن تكون قدوة للمحاكم في الولايات القضائية الأخرى. وقد استفادت الأنشطة التي تضطلع بها الآلية كثيرا، في هذا الصدد، من مشاركة مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتوصياته أثناء عملية تقييم الآلية – التي تم إنجازها الربيع الماضي – وكذلك في سياق عمليات المراجعة المنتظمة.

وفي معلم هام آخر، عقدت الآلية جلسة سماعها الأولى في قاعة المحكمة الجديدة التي بنيت خصيصا في أروشا في أيلول/سبتمبر. وقد مضت تلك الجلسة، التي شهدت المثول الأولي للأفراد الخمسة المتهمين في القضية الجديدة لانتهاك حرمة المحكمة، المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين، بسلاسة – الأمر الذي يشهد على الجهود الاستثنائية للسيد إلياس وفريقه، وللتعاون الذي لا يقدر بثمن من حكومة رواندا في تنفيذ اعتقال ونقل المتهمين، على السواء. وكذلك يشكل ذلك التطور برهانا هاما على استعداد الآلية عند إلقاء القبض على من تبقى من المتهمين الهاربين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية في رواندا.

وكنت آمل أن أقف أمام المجلس هنا اليوم وأعلن عن معلم هام آخر، هذه المرة في قضية المدعي العام ضد رادوفان كارادجيتش، إذ كان من المتوقع أن تصدر الأحكام في تلك القضية هذا الشهر نفسه – أبكر بكثير مما كان متوقعا. غير أنه، وكما قد يدرك المجلس، أدخلت تغييرات على تشكيل هيئة قضاة دائرة الاستئناف في قضية كارادجيتش وقضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش على السواء، عقب طلبات بتنحية بعض القضاة، بمن فيهم شخصي.

ويؤسفني أنني لم أعد في وضع يسمح لي بالنظر في قضية كارادجيتش حتى نهايتها، كما كان هدفي. غير أنني ارتأيت أنه في صالح العدالة – على النحو المبين في قراري بالتنحي من هيئة المحكمة في تلك القضية، وعلى الرغم من أنني كنت سأواصل في الفصل بعقلية محايدة إن كنت مواصلا العمل ضمن هيئة المحكمة – أن أتنحى لئلا يسمح لإجراءات دعوى فقدان الأهلية، التي كانت قيد النظر وقتها، بإعاقة تقدم الاستئناف في القضية. ويسرني أن أبلغ المجلس أنه، على الرغم من التغييرات في تكوين هيئة المحكمة، من المتوقع أن يصدر حكم الاستئناف في قضية كارادجيتش في الربع الأول من عام ٢٠١٩، قبل وقت قصير من الموعد الذي كان متوقعا سابقا.

وقد اختتمت، في الوقت نفسه، أعمال جلسة الإعلان في قضية ملاديتش، مؤخرا. ومن غير المتوقع أن تحدث التغييرات في تكوين هيئة المحكمة في تلك القضية تأخيرا في إصدار الحكم، الذي كان متوقعا أن يتم، قبل سير جلسة الإعلان، بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. وقد حدث تطور غير متوقع في الإجراءات في قضية المدعي العام ضد أوغسطين نغيراباتواري خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتأجيل جلسة السماع التي كانت مقررة في أيلول/سبتمبر. وقد أرجئ النظر في السماع بناء على طلب السيد نغيراباتواري، في ضوء المواد التي كشف عنها في أعقاب إلقاء القبض على الخمسة المتهمين في قضية تورينابو وآخرون، وقد حدد موعد جديد لها مؤخرا. وقد رفعت كذلك دعوى بمجموعة متنوعة من المسائل ما قبل المحاكمة في قضية تورينابو وآخرون أمام قاض وحيد، أعلن الأسبوع الماضي فقط حكما ترفض فيه إحالة القضية للمحاكمة في إطار الولاية القضائية الوطنية.

وفي قضية أخرى لانتهاك حرمة المحكمة – قضية المدعي العام ضد بيتار يوجيتش وفيبيريكا راديتا – منح قاض وحيد تلك الإحالة في إطار الولاية القضائية الوطنية والطعن في ذلك الحكم قيد النظر أمام دائرة الاستئناف. وفي هذه الأثناء، تسير إعادة المحاكمة في قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش بخطى حثيثة، وكذلك الأعمال التي يضطلع بها قضاة الآلية حيال مجموعة متنوعة من طلبات مخصصة، تتعلق بكل شيء من حماية الفئات الضعيفة من الضحايا والشهود إلى الحصول على مواد سرية. وأود التأكيد، في ذلك السياق، على امتناني العميق لزملائي القضاة على تفانيهم في عملنا وفي عمل المؤسسة. وأود كذلك أن أعرب عن شكري للمجلس على جهوده لضمان أن يتم شغل الوظائف الشاغرة حاليا في الآلية القضائية القائمة على وجه السرعة.

وإذ أنني قد أمضيت الأسابيع المتبقية من فترة رئاستي في التشاور مع خلفي وفي اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة الانتقال السلس للرئاسة إلى صديقي وزميلي، القاضي كارمل أغيوس، فقد أتيحت لي الفرصة كذلك للتوقف والتفكير في كل ما تحقق خلال ما يقارب السبع سنوات التي خدمت فيها بوصفي رئيسا لهذه المؤسسة. ولن أكون بشرا لو لم تحدث أشياء معينة تؤسفني حقا في ذلك الصدد. فيؤسفني، بالطبع، أن الحكم في استئناف كارادجيتش لن يصدر خلال فترة رئاستي وأن قرار فقدان الأهلية في قضية ملاديتش كان مفارقا للممارسة الراسخة للفقه القانوني.

ويؤسفني أيضا أنه لم يتم بعد إيجاد الحل المستدام والمناسب لإعادة توطين الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأفرج عنهم في أروشا، على الرغم من أفضل الجهود التي بذلتها وزملائي وانخراط أعضاء المجلس في هذه المسألة. إن استمرار تركيز المجلس وتعاون الدول الأعضاء الرئيسية ضروري إذا أريد التوصل إلى حل لهذه المشكلة بشكل نهائي.

وكذلك يؤسفني أنه، على الرغم من حسن النوايا، لا يزال يتعين علينا تحقيق انسجام بين الممارسات والإجراءات في فرعي الآلية.

وقد كان هدفنا، منذ البداية، هو أن تكون لدينا مؤسسة واحدة موحدة في قارتين. وعلى الرغم من أن ذلك الهدف قد تحقق في كثير من النواحي، فإن التحديات ما زالت قائمة وقد تستمر لبعض الوقت.

ومن الحتمي، من نواح عديدة، أن تثير بعض الأحكام القضائية ردود فعل سلبية، لا سيما عندما تتعلق تلك الأحكام بمسائل خلافية. لقد كنت دوما، وسأظل على الدوام، مسترشدا بالقانون وبالأدلة في التوصل إلى أحكامي القضائية – لا أقل ولا أكثر. لكنني أشعر بالأسف لأن بعض أحكامي بشأن مسائل مثل الإفراج المبكر تسببت في الألم أو الانزعاج للضحايا ومجتمعاتهم المحلية. وفي هذا الصدد، فكرت مليا في المسائل التي أثيرت في الجلسة العامة لمجلس الأمن في شهر حزيران/

يونيه الماضي (انظر S/PV.8278)، واتخذت خطوات ملموسة لمعالجة الشواغل الواردة في القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨) – مثلا من خلال دعوة بعض الأشخاص المدانين إلى الالتزام بالتقيد بشروط معينة إذا مُنحوا الإفراج المبكر – مع ضمان الإنصاف الأساسي والامتثال المستمر للإطار القانوني المنظم للآلية.

ولا أزال أشعر بالأسف العميق لعدم التوصل إلى تسوية مختلفة وأفضل لحالة زميلي السابق القاضي آيدين سيفا أكاي. وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم الاتجاهات المثيرة للقلق البالغ فيما يتعلق بتقويض الهيئات القضائية المستقلة وإضعاف سيادة القانون، فإننا بكل بساطة، في الأمم المتحدة، لا يسعنا إلا أن نؤدي أداء مثاليا عندما يتعلق الأمر بمعالجتنا لمسألة التدخل في استقلالية القضاء والإجراءات المتخذة على نحو يتعارض مع حصانات الأمم المتحدة. وعلى أقل تقدير، لا بد أن نقوم، في المستقبل، بوضع عمليات نزيهة وشفافة لتحديد ما إذا كان أي مقترح لعدم إعادة تعيين قاض يتوافق مع المبادئ الأساسية لسيادة القانون.

وعلى الرغم من كل ذلك الأسف، فإنني أفتخر على استثنائي بما تم إنجازه في الآلية على مدى السبعة أعوام الماضية تقريبا. فخلال فترة ولايتي بصفتي رئيسا، خرجت الآلية إلى حيز الوجود؛ واعتُمدت القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمرة الأولى؛ وأدى القضاة اليمين؛ وافتُتح الفرعان في أروشا ولاهاي. وقد وُضعت النظم والسياسات اللازمة لدعم القضاة أثناء قيامهم بعملهم القضائي عن بعد ونُقحت مرارا على مدى السنين، مما يجسد استمرار تركيزنا على تحسين الأداء، والكفاءة، والاقتصاد. كما أنشىء الإطار القانوني والتنظيمي للآلية، الذي نُقح وطُور – ولا يزال يُنقح ويُطور حسب الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، اعتمدت بمعية زملائي القضاة مدونة رائدة لقواعد السلوك المهني للقضاة – وهو ما لم يفعله أسلافنا أبدا – وقمنا بتنقيح المدونة بغية وضع عملية تأديبية، مما يجسد أهمية المساءلة في جميع جوانب عملنا.

وخلال فترة ولايتي، وبالتعاون التام مع الزملاء في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، نُقلت المسؤولية عن الأنشطة القضائية – فضلا عن الوظائف غير القضائية المتبقية – من المحكمتين ونُفذت بسلاسة وبأعلى المعايير في الآلية. واتخذت الآلية الخطوات اللازمة لكي تعمل بصورة مستقلة، بدون مساعدة من الهيئات التي سبقتها، وتحقق قدرتها الإدارية، التي تغطي طائفة واسعة من الوظائف والمهام. وفي غضون ذلك، صدرت المئات من الأحكام القضائية، التي تتناول طائفة واسعة من الطلبات، وبذل كل جهد ممكن لكفالة القيام بالعمل القضائي في الوقت المناسب وعلى نحو فعال من حيث التكلفة، تمشيا مع الرؤية التي وضعها المجلس للمؤسسة. والواقع أننا أثبتنا أن النموذج الجديد الذي بموجبه يعمل القضاة العمل عن بعد يمكن أن يؤدي وظائفه بفعالية وكفاءة من الناحية الاقتصادية، وفي ظل الامتثال التام لمقتضيات الإجراءات القانونية الواجبة.

وهذا ليس كل شيء – فبفضل السخاء الاستثنائي لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ومشاركة مع الشركات المحلية – تمكنت الآلية من تشييد مرفق جديد وفقا لمعيار الحد الأدنى في أروشا، بما يتسق مع ولاية المؤسسة التي تفرض عليها أن تكون صغيرة وفعالة. وقد بدأنا تقاليد هامة في تلك الأماكن الجديدة، إذ استضفنا ندوة قضائية للقضاة الوطنيين والإقليميين والدوليين وزيارات لطائفة واسعة من المسؤولين الذين يسعون إلى الاستفادة من ممارساتنا، فضلا عن افتتاح حدث سنوي يروم الجمع بين المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المحلي في أروشا. كما أشرفنا على افتتاح وإدارة واحدة من المكتبات القانونية الرائدة في المنطقة.

وقمنا بأعمال لرد الجميل بطرق شتى في فرع لاهاي أيضا، سواء في مرافقنا التاريخية هناك أو من خلال التعاون مع جمعيات الضحايا والمركز الإعلامي الجديد للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا

السابقة في سراييفو. وخلال الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى يوغوسلافيا السابقة، اجتمعت مع كبار المسؤولين الحكوميين في كرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا، وسُررت بما تلقيته من تعاون على مختلف الجبهات، بما في ذلك على نحو خاص المؤشرات الإيجابية التي لاحظتها في كرواتيا وصربيا فيما يتعلق بإنشاء مراكز إعلامية في هذين البلدين أيضا. وبطبيعة الحال، في كلا الفرعين، نواصل اتخاذ خطوات هامة في تيسير الوصول إلى السجلات القضائية والسوابق الرئيسية للمحكمتين السابقتين.

وفي الوقت نفسه، قمت مع زملائي بإيلاء الأولوية لبناء مؤسسة نموذجية تابعة للأمم المتحدة ونموذج لما يمكن، بل لما ينبغي، أن تكون عليه أية مؤسسة قضائية جنائية دولية. إن الهيئة المميزة لموظفينا، القادمين من حوالي ٧٠ بلدا من جميع أنحاء العالم، تجاوزت مرارا أهداف الأمين العام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. فمن خلال روحهم المهنية وإبداعهم واجتهادهم ومرونتهم، يقدم الموظفين إسهاما قيما عندما يتعلق الأمر بجعل الآلية تحظى بالمقام الذي تحظى به الآن.

وفي هذا السياق، أود أن أحيي بصفة خاصة السيدة غابرييل ماكنتاير، رئيسة ديوان الأمين المستشار القانوني الرئيسي في الآلية منذ إنشائها ورئيسة ديوان رئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لما يزيد على عقد من الزمن. فبصفتها من كبار المسؤولين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة منذ عام ٢٠٠٤، تؤدي دورا محوريا في وضع مفهوم الآلية وإنشائها، وأثبتت أنها زميلة وقائدة كبيرة في الآلية طوال وجود المؤسسة. وإنني ممتن كثيرا لها ولنائبة رئيسة الديوان، السيدة ويلو كريستال، وكذلك لجميع الموظفين الممتازين في الآلية، الذين أسهموا في ما تشهده المؤسسة من نجاح اليوم.

وفي ختام ملاحظاتي، آمل أن يسمح لي المجلس بلحظة أخيرة للتفكير الشخصي. قد أكون من بين آخر الأفراد الذين وقفوا أمام المجلس ممن نجوا من محرقة اليهود. إنني لا أتكلم باستخفاف أو كثيرا عن هذه الفترة من حياتي – وهي الفترة التي هلك فيها العديد من أحبائي – ولكنني أود أن أستحضرها اليوم لأن أهوال المحرقة، والحرب العالمية الثانية على نطاق أوسع، هي التي أفضت بنا إلى المرحلة التي نعيشها الآن.

لقد كانت خبرة ويلات الحرب والأحزان التي تفوق الوصف هي ما أدت إلى توحد شعوب العالم في دعوة قوية لإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وكرامة البشر، وقيمة العدالة وسيادة القانون من خلال إنشاء الأمم المتحدة. لقد كانت تلك التجربة هي التي أدت إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي صادفت ذكراه السنوية السبعين يوم أمس، وكانت من نواح عديدة، الأصداء لكل ما أسفر عن إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا – رائدتا العدالة الجنائية الدولية في العصر الحديث.

واليوم، إذ نتكلم بشأن عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فإننا كثيرا ما نشير إلى أهمية إدماج الدروس المستفادة. لكن الآلية نفسها، إذ تدفع قدما بالإرث القيّم للمحكمتين المخصصتين، هي رمز للدروس التي استقتها الأجيال السابقة. إنها رمز لما نعتز به: احترام سيادة القانون والعدالة الأساسية والإنصاف والامتثال لأعلى المبادئ والالتزامات الناشئة بموجبها.

إنها تذكرة بسلسلة الأحداث البشرية التي تربط عملنا اليوم بتلك الأيام المظلمة من القسوة والفوضى التي لا يمكن تصورها من الحرب العالمية الثانية. وهي تذكرة بأن لا أحد منا يمكنه الوقوف مكتوف الأيدي بينما تُرتكب الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات للقانون الدولي، أو عند إنكار ارتكابها. إنها تذكرة اليوم بجوقة الأجيال – من بولندا حيث قضيت طفولتي إلى يوغوسلافيا السابقة ورواندا، وإلى العديد من الأماكن حول العالم – بأنه عند مواجهة الفظائع المروعة، أعلنت ”لن يحدث ذلك أبدا“. ويجب أن نتعظ بتلك الدروس، خشية أن يكون

مآلنا تكرارها. إن قيادة جميع الحاضرين هنا اليوم، والمجلس ككل، أمر أساسي في هذا الصدد، إذ يسلم جيلي الراية.

أشعر بالتواضع والامتنان العميق للدعم الذي قدمه أعضاء مجلس الأمن طوال رئاستي للآلية، وقبل ذلك، المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والذي سيواصل تقديمه للآلية نفسها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر القاضي بيرون على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن أنشطة مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. يوفر تقريري الخطي تفاصيل عن الأنشطة والنتائج خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بأولوياتنا الثلاث المعتادة (S/2018/1033، المرفق الثاني).

وهنا أود أن أسلط الضوء على بضعة مسائل هامة أخرى. ومع ذلك، في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لاشكر الرئيس ميرون، وأن أعرب تقدير مكتبي لما قدمه من خدمات. لقد قاد الرئيس ميرون الآليتين منذ إنشائهما في تموز/يوليه ٢٠١٢، ورسم ملامح منظمتنا لشكل كبير خلال السنوات الأولى من عملياتها.

ويواصل مكتبي التركيز على الإسراع في إنجاز العدد المحدود من المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف المحالة إليه من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفيما يتعلق بإعادة المحاكمة في قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، أكملنا عرض جميع شهودنا باستثناء شاهد واحد. ومن الفقرر الآن الاستماع إلى أقوال الشاهد الأخير في كانون الثاني/يناير. وفيما يتعلق باستئناف كارادجيتش، واصل مكتبي التقاضي في عدد كبير من المسائل، بما في ذلك طلبات لتنحية القضاة من القضية في آخر لحظة. وقد أحطنا علما بالجدول الزمني المنقح للانتهاء من هذه القضية، ونتطلع إلى صدور الحكم.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد فترة وجيزة من انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت المفوضية إعداد حجج الاستئناف الخطية في قضية ملاديتش، وفقا للمواعيد المقررة في المحكمة. بالإضافة إلى هذا العمل، باشر مكتبي العمل أيضاً على إجراءات التقاضي بشأن عدد كبير من المسائل الأخرى في هذه القضية، بما في ذلك طلبات لتنحية قضاة. وسنواصل اتخاذ التدابير في نطاق سيطرتنا للإسراع في استكمال تلك الإجراءات النهائية.

ومن المهام المتبقية للآلية حماية الضحايا والشهود. وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بالمادة ١٤ من النظام الأساسي للآلية، فإن مكتبي مكلف بالتحقيق والمقاضاة في في جرائم انتهاك حرمة المحكمة. ويمكنني أن أبلغ الآن أنه بعد إجراء تحقيقات سرية مكثفة خلال العام الماضي، في حزيران/يونيه، قكم مكتبي سرا لائحة اتهام توجه إلى خمسة من المشتبه فيهم ثلاث تهم بانتهاك حرمة المحكمة والتحريض على انتهاك حرمة المحكمة. وتم تاكيد لائحة الاتهام تلك في آب/أغسطس، وبالتعاون الوثيق مع مكتبي، نفذت الشرطة الرواندية بنجاح في أيلول/سبتمبر أوامر التوقيف الصادرة عن الآلية.

وتلك الدعوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، المدعي العام ضد ماكسيميليين تورينابو وآخرين، برزت في إجراءات إعادة النظر في قضية المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري. ويُزعم مكتبي أن أربعة من المتهمين قد أثَّروا مباشرة، ومن خلال وسطاء، على الشهود الذين كانوا قد قدموا أدلة في محاكمة نغيراباتواري، وتحرشوا بالشهود في إجراءات الاستعراض الجاري. كما نزعم أن اثنين من المتهمين انتهكا عمدا أوامر المحكمة

لحماية الشهود. وكان الغرض من الجريمة المزعومة لانتهاك حرمة المحكمة هو إلغاء الحكم النهائي بإدانة أوغسطين نغيراباتواري، وبذلك تقويض وقائع الإبادة الجماعية. ولم يتلق مكتبي هذا العمل باستخفاف، ولا سيما أنه قد ولدت عبء عمل إضافيا كبيرا بالفعل، الأمر الذي زاد من الضغط على مواردنا البسيطة أصلا. ومع ذلك، فإننا ملتزمون التزاما كاملا بالدفاع عن سلامة الإجراءات التي تضطلع بها المحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. ويود المكتب أن يبعث برسالة واضحة مفادها أن ستتم حماية الضحايا والشهود، وأننا ستعارض أي إنكار للإبادة الجماعية بجميع مظاهره.

وكما أبلغت في التقرير السابق إلى المجلس، ما فتئ مكتبي يتخذ عددا من التدابير الهامة لتعزيز جهودنا لتحديد أماكن الهاربين الثمانية المتبقين وإلقاء القبض عليهم الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأعدنا تشكيل فريقنا للتعقب، واتخذنا نهجا استباقيا بصورة أكبر في علمنا. واقترنت تلك الإصلاحات بزيادة مؤقتة في الموارد على أساس الفهم الواضح بأن لدينا قدرا محدودا من الوقت لنثبت تحقيق سجل إنجازات ناجح.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت عمليات سابقة لجمع المعلومات وأنشطتنا التحقيقية إلى قرائن يمكن أن يستند إليها في الإجراءات. وبناء على ذلك، سافرت إلى هراري في وقت سابق من هذا العام لالتماس تعاون السلطات الزمبابوية التي أكدت لي تعهدها بالتقيد بالتزاماتها القانونية الدولية والدعوة التي وجهها المجلس إلى الدول الأعضاء. أنشأنا فرقة عمل مشتركة لمواصلة تنسيق أنشطة التحقيق لتحديد مكان أحد الهاربين في زمبابوي. وما برحت فرقة العمل تعمل بنشاط كبير، وقدمت مؤخرا تقريرا آخر إلى مكتبي يبيّن أنها تتابع عددا من القرائن المشجعة.

وفي الوقت نفسه، واستنادا إلى معلومات حصل عليها مكتبي وأكدها المكتب المركزي الوطني للإنتربول في جنوب أفريقيا، قدمت في آب/أغسطس قدمت طلبا عاجلا للحصول على المساعدة من سلطات جنوب أفريقيا. وللأسف، وعلى الرغم من تكرار الاتصالات والرسائل التذكيرية، لم يتم الرد على هذا الطلب أو أعطاء أي توضيح حتى الآن. ومكتبي على ثقة بأن جنوب أفريقيا، بوصفها عضوا جديدا في المجلس، ستوفر التعاون اللازم. ويمثل تحديد مكان الهاربين وإلقاء القبض عليهم أولوية بالنسبة لمكتبي. ولكي نتمكن من إتمام المهام المتبقية في أسرع وقت ممكن، ويظل تعاون الدول هو الأكثر أهمية.

وفيما يتعلق ببلدان يوغوسلافيا السابقة، فإن مكتبي يأسف بشدة لاستمرار تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الجرائم، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا. وعلى الرغم من أن مكتبي قد دعا مرارا إلى الاهتمام العاجل بهذه المسألة، فقد أكدت التطورات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مرة أخرى أن التحديات شديدة الخطورة. ويعمل بعض القادة السياسيين في المنطقة على تجاوز آثار الماضي القريب.

وللأسف، فإن الخطوات الإيجابية تقوضها تعليقات غير مسؤولة من مسؤولين آخرين ينكرون ما أرسته المحاكم الدولية بما لا يدع مجالا للشك ويتم تصويرهم كأبطال ارتكبوا أخطر الانتهاكات للقانون الدولي.

فالجنود لا يدافعون عن بلادهم بشرف عن طريق قتل المدنيين وحرق المنازل واغتصاب النساء والفتيات واضطهاد المجتمعات بسبب الانتماء العرقي أو الدين. ولا تستطيع البلدان بناء مستقبل معا إن لم يكن لديها فهم مشترك وقبول للماضي القريب. وفي رواندا ويوغوسلافيا السابقة، يلتزم مكتبي بتعزيز التوعية والتذكِرة كأدوات رئيسية في مكافحة أيديولوجيات التمييز والانقسام والكراهية.

وكما يرد في تقريري الخطي بالتفصيل، فإن التعاون الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب بين بلدان يوغوسلافيا السابقة بلغ أدنى مستوى له منذ سنوات، ولا يزال مستمرا في الاتجاه

الخاطئ. وهذا التعاون ضروري لتحقيق العدالة للضحايا من كل المجتمعات. واليوم، كثيرا ما يجد مجرمو الحرب المشتبه بهم ملاذا آمنا في البلدان المجاورة لأن السلطات تتقاعس عن العمل معا. وتبين الجهود الإقليمية الناجحة في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والجرائم الخطيرة الأخرى أن هذا التعاون ممكن. وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب، فإن التحدي لا يكمن في العجز بل في عدم الرغبة. وإذا لم يكن هناك أي سبب آخر خلاف تأمين العدالة الحقيقية لشعوبها، فإن مكتبي يناشد السلطات في المنطقة اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة هذه الحالة، بما في ذلك من خلال وقف التدخل السياسي في إجراءات العدالة، والسماح للسلطات القضائية بالاضطلاع بمسؤولياتها وفقا لسيادة القانون والمعايير الدولية والأوروبية.

الموضوع الأخير الذي أود التطرق إليه، بإيجاز، هو البحث عن المفقودين في يوغوسلافيا السابقة. وقد تحققت نتائج مهمة، حيث تم العثور على ما يقرب من ٢٥ ٠٠٠ شخص من المفقودين والتعرف عليهم. ومن المؤسف أن أكثر من ١٠ ٠٠٠ أسرة ما زالت لا تعرف مصير أحبائها. وعقدت عددا من الاجتماعات مع ممثلي أسر المفقودين أثناء زياراتي الأخيرة إلى بلدان يوغوسلافيا السابقة. وهم يعانون من الألم الشديد حتى اليوم لعدم معرفة ما آل إليه مصير أحبائهم. ورسالتهم إلينا جميعا بسيطة – يجب علينا تكثيف الجهود وتعميق التعاون، وأخيرا إعادة المفقودين إلى أسرهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ مكتبي خطوات هامة لتعزيز دعمنا للبحث عن المفقودين. ووقعنا مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعزيز تعاوننا. وهذا الاتفاق المهم سيمكن اللجنة من الاطلاع على مجموعة الأدلة الموجودة لدينا للحصول على معلومات قد تساعد في توضيح مصير الأشخاص الذين لا يزالون في عداد المفقودين وأماكن تواجدهم.

كما واصلنا تزويد السلطات الوطنية بإمكانية الوصول إلى سجلاتنا وخبرتنا. وفي الأشهر الأخيرة، استضفنا زيارات عمل للجنة المعنية بالأشخاص المفقودين التابعة لحكومة جمهورية صربيا، وقدمنا دعما تشغيليا مكثفا لمعهد الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك. وفي قمة لندن الأخيرة التي نظمتها المملكة المتحدة، تعهدت جميع حكومات المنطقة بزيادة أنشطتها وتعاونها ومنع تسييس المسألة. وإحراز المزيد من التقدم بهذا الشأن واجب إنساني وأمر أساسي لتحقيق المصالحة في يوغوسلافيا السابقة. يجب تحديد أماكن الضحايا من جميع أطراف النزاع والتعرف عليهم وإعادتهم إلى أسرهم.

في الختام، فإن مكتبي يركز بشدة على إنجاز مهامه المتبقية بكفاءة وفعالية، بما في ذلك عن طريق التحقيق مع من يحاولون التأثير على الشهود وإزدراء المحكمة ومقاضاتهم. وسنبقى ملتزمين بتقديم دعمنا الكامل لاستمرار السلطات الوطنية في تنفيذ استراتيجيتي إنجاز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحيث يمكن تحقيق المزيد من العدالة لمزيد من الضحايا. ونحن ممتنون لاستمرار دعم المجلس في جميع جهودنا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المدعي العام براميرتز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر القاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعي العام، السيد سيرج براميرتز، على إحاطتيهما الإعلاميتين المهمتين. وإذ نأخذ في الاعتبار إنجاز ولاية القاضي ميرون في كانون الثاني/يناير المقبل، وبصفتي الحالية كرئيس للفريق العامل المعني بالمحكمتين الدوليتين، أود أن أشيد بصورة خاصة بالقاضي ميرون على إسهامه الكبير في إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية وتشغيلها بكفاءة وعلى سجله المعروف في خدمة العدالة الجنائية الدولية.

وبيرو، إذ تسلم بالأهمية الأساسية للوصول إلى العدالة والقانون الجنائي الدولي في بناء السلام المستدام، فإنها تؤكد أهمية الآلية، التي أنشئت بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) لتنفيذ مهام تصريف الأعمال المتبقية من سابقتيها، المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعلى الرغم من أنها هيكل صغير ومؤقت تتناقص مهامه وحجمه مع مرور الوقت، تواصل الآلية الإسهام في إقامة العدل. وقد حان الوقت لأن نؤكد على دورها المهم في ردع ومنع الجرائم الفظيعة.

ونحن نرحب بكون أن قائمة الآلية المؤلفة من ٢٥ قاضيا يتوقع ملؤها من خلال الانتخابات قبل نهاية العام، ونشدد على أهمية قيام الدول الأعضاء بتسمية مرشحات. ونشيد أيضا بالطريقة الشفافة والسريعة والفعالة التي تؤدي بها الآلية وظائفها القضائية – التي كانت مكثفة بشكل خاص خلال الأشهر الستة الماضية – بما في ذلك قيام بعض القضاة بعملهم عن بعد. ونشدد أيضا على ضرورة أن تحافظ الآلية على التوازن بين نُهج القانون المدني والقانون العام.

ونسلط الضوء على المساعدة التي قدمتها عدة حكومات أفريقية وأوروبية للآلية بحيث يمكن أن ينفذ الأشخاص المدانون الأحكام الصادرة بحقهم في بلدانهم، ونشدد على الحاجة إلى محاكمة الفارين الذين ما زالوا طلقاء. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن نجاح الآلية يعتمد على تعاون الدول في إنفاذ أحكامها والامتثال لأوامرها والاستجابة لطلباتها بشأن المساعدة. ونكرر التأكيد أيضا على ضرورة الاستجابة للشواغل حيال الإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبعضهم لم يبد أي ندم على الجرائم التي ارتكبها.

وأود أن أختتم بياني بالحث على تقديم مساعدة كبيرة إلى إدارة الشؤون الإدارية للآلية التابعة للأمانة العامة ومكتب الشؤون القانونية، والتأكيد على ضرورة أن يظل المجلس متحدا في دعمه للآلية، تمشيا مع القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨) الذي اتخذ في حزيران/يونيه. وأحث المجلس على مواصلة تعزيز إجراءاته الهامة في هذا الصدد.

السيدة ديكسون (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر القاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعي العام، السيد سيرج براميرتز، على التقارير والإحاطات الإعلامية اليوم.

أود أن أبدأ بالثناء على الآلية في عملها وتقدمها خلال السنة الماضية. فقبل ١٢ شهرا فقط، اضطلعت الآلية بالكامل بمسؤولياتها عن كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي غضون تلك الفترة، ظلت ولايتها كما هي – الاضطلاع بالمهام المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبالتالي ضمان إرثهما. بيد أنه خلال تلك الفترة، واجهت الآلية تحديات كبيرة بعد موافقة الجمعية العامة على تخفيض كبير لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وقد أدى ذلك إلى انخفاض عدد الموظفين والموارد. غير أن الآلية كانت عاقدة العزم على مواصلة الوفاء بولايتها بفعالية وكفاءة، ويسرنا أنها اتخذت الخطوات اللازمة لجعل ذلك أمرا ممكنا.

وأبدى المسؤولون الرئيسيون الثلاثة عزما وتصميما على كفالة أن تظل الآلية على المسار السليم نحو إنجاز ولايتها. ومن خلال مبادرات مختلفة، تكيفت الآلية مع العديد من الانتكاسات، وحققت الكثير في وقت لاحق بعدد صغير نسبيا من الموظفين. ومن بين المبادرات التي نفذتها الآلية، نحيط علما بخطة خفض النفقات. وعلى النحو الذي وضعه قلم المحكمة، مكنت الخطة الآلية من مواصلة الوفاء بالعناصر الأساسية لولايتها – ولا سيما المهام القضائية – على أكمل وجه ممكن.

وقد قامت بذلك عن طريق تخفيض الموارد غير المتعلقة بالوظائف وتكاليف التشغيل العامة، وتنقيح ترتيبات تقديم الخدمات الهامة والاقتصار في تحسينات المباني على الاحتياجات الأساسية. ولا شك في أن هذه التدابير قد مكنت الآلية من إدارة

قيود الميزانية. ومع ذلك، واستشرافا، نحن بحاجة إلى أن نضع في اعتبارنا كيفية الموازنة بين الوفورات في التكاليف والفعالية، لا سيما إذا كانت هذه الآلية ستواصل الاضطلاع بولايتها.

وستواصل المملكة المتحدة تقديم الدعم للآلية للفترة المتبقية من ولايتها. ونطلب أيضاً إلى أعضاء المجلس والدول الأعضاء مواصلة تزويد الآلية بالدعم اللازم لها، سواء من الناحية المالية أو اللوجستية أو السياسية.

كما نثني على الآلية على كفاءتها في التعامل مع القضايا التي تشمل في كثير من الأحيان مسائل معقدة وصعبة ولممارستها إصدار الحكم عن بعد، الذي عمل حتى الآن دون أي مساس بالمتهمين. وننوّه بأن القضايا قد سارت على وجه السرعة، وهي تشمل قضية نتهاك تورينابو وآخرين ا لحرمة المحكمة ل مؤخرا. وكانت هذه أول جلسة سماع للدعوى لفرع الآلية في أروشا، وهي تبين أن الآلية تعمل على وجه السرعة عند النظر في المسائل الهامة، مثل انتهاك حرمة المحكمة أو الادعاءات الكاذبة. ونتطلع إلى التطورات في هذه القضية، فضلاً عما يتصل بذلك من إعادة النظر في الحكم الصادر بحق نغيراباتواري. ونرحّب أيضاً بالتقدم المحرز في إعادة محاكمة ستانيزيتش وسيماتوفيتش ونشير إلى تعيين القضاة مؤخراً للاستئناف في قضيتي كارادجيتش وملاديتش. لقد سمعنا من الرئيس والمدعي العام هذا الصباح فيما يتعلق بإنجاز هذه القضايا الهامة ويسرنا أنه لن يكون هناك أي تأخير كبير لها ناجم عن الالتماسات الأخيرة.

ورغم أنه تم إحراز تقدم، لكن لا يزال يساورني قلق عميق من إنكار الإبادة الجماعية في رواندا وإنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب في البلقان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى التعاون القضائي الإقليمي بين بلدان يوغوسلافيا السابقة يبعث على القلق. لا يمكن للآلية إنجاز ولايتها بنجاح وتحقيق العدالة للضحايا إلا من خلال الجهود الجماعية للمجتمع الدولي.

ونذكّر بلدان المنطقة بالإعلان المشترك بشأن جرائم الحرب الموقّع على مستوى رؤساء الوزراء في مؤتمر قمة غرب البلقان المنعقد في لندن هذا العام، والذي شدد على أهمية إقرار واحترام الأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية والمحلية المتعلقة بجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الوحشية، فضلاً عن رفض استخدام لخطاب الكراهية وتمجيد مجرمي الحرب والاستعمال الاستفزازي للرموز. ولذلك فإننا نحث البلدان على العمل بشكل وثيق مع الآلية، ولا سيما مع مكتب المدعي العام، لضمان المساءلة عن طريق التعاون الفعال. ونعتقد أن هذا سيساعد على الحد من حالات إنكار الجرائم، بما في ذلك الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب.

وفي حين أن الاهتمام يميل إلى التركيز على أحكام الإدانة والبراءة، نود أن ننوه إلى وضع أفضل الممارسات من جانب رئيس قلم المحكمة، بما في ذلك القواعد المنظمة لاحتجاز الأشخاص رهن المحاكمة أو الاستئناف أمام الآلية أو المحتجزين لأسباب أخرى بإذن من الآلية والتوجيهات بشأن إجراءات البت في طلبات العفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية. ونحن ندرك أن قلم المحكمة يعيد النظر أيضاً بمختلف مشاريع صكوك السياسات العامة المتصلة بالسلوك المهني لمحامي الدفاع وما يتعلّق بالدعم والحماية للضحايا والشهود. إن هذه السياسات أساسية لشفافية الآلية ووضوحها والإرث الذي تقدمه إلى المحاكم الحالية والمقبلة.

وننوّه بالانتخابات التي ستجري في وقت لاحق من هذا الشهر لملء مقعدين من الوظائف القضائية. إن كفالة أن تعمل الآلية بقائمة كاملة من المرشحين أمر ضروري لإنجاز ولايتها ونؤيد الآلية تأييداً كاملاً في ملء هذين الشاغرين. غير أننا نأسف لعدم وجود مرشحات.

وأخيراً، ولكن بالتأكيد ليس آخراً، أود من خلالكم، سيدي الرئيس، وبالنيابة عن المملكة المتحدة، أن أغتنم هذه

الفرصة لأشكر القاضي ميرون على عمله القيم على مدى العقدين الماضيين. وينبغي أن يعترف المجتمع الدولي بأسره بالإسهام المهم والطويل الأمد الذي قدمه القاضي إلى القانون الدولي والعدالة، لا سيما من خلال قواعده القضائية. ونحن ممتنون جداً له على جهوده وإصراره وقيادته التي أبداها، وبخاصة الآثار الإيجابية جداً التي كانت لهذا على عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية هذه. ونتمنّى للقاضي ميرون الأفضل في الفترة المتبقية له في آلية تصريف الأعمال وفي مساعيه المقبلة، التي لا أشك في أنها سوف تكون عديدة. كما نود أن نهنئ القاضي أغيوس على انتخابه رئيساً ونتطلع إلى العمل معه بشأن تنفيذ ولاية الآلية.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر القاضي ميرون والمدعي العام براميرتس على المعلومات المستكملة الشاملة التي قدماها هذا الصباح.

وترحّب السويد بالتطورات والتقدم الذي أحرزته الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين منذ آخر إحاطة إعلامية (انظر S/PV.8278) وتمديد الولاية في حزيران/يونيه. ويسرّنا أن نرى أن الآلية ما فتئت تعمل على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية في وقت سابق من هذا العام. ونرحّب بصفة خاصة بتنفيذ التوصية المتعلقة بالمسائل الجنسانية.

ومن المهم أن يعيد قلم المحكمة النظر حالياً في استعراض الكيفية التي يمكن بها للسياسات المتصلة بالدعم والحماية للضحايا والشهود أن تكون مراعية بشكل أفضل للاعتبارات الجنسانية والنهج الملائمة جنسانياً. كما نؤكد من جديد ارتياحنا للتحقق من التكافؤ بين الجنسين في صفوف الموظفين الفنيين. ومن الواضح أن الآلية قامت بنصيبها في كفالة المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، فقد فشلنا، نحن الدول الأعضاء، في القيام بدورنا. إن استمرار عدم تكافؤ الجنسين بين قضاة الآلية أمر مخيب للآمال، ونحن نأسف لغياب المرشحات في الانتخابات المقبلة للقضاة. وعلينا أن نبذل جهوداً أفضل قبل الانتخابات المقبلة المحتملة.

وما زالت حالة الضيق في الميزانية تبعث على القلق، على الأخص لأنها تخاطر بالإسهام في فقدان الذاكرة المؤسسية، على النحو المبين في التقرير (انظر S/2018/569). ونشير إلى أن ميزانية فترة السنتين التي وافقت عليها الجمعية العامة في تموز/يوليه لم تبلغ حتى نصف الميزانية المقترحة من الآلية. ولتفادي أي تأخير في تنفيذ الولاية وضمان الجودة الكافية للعمل المضطلع به، لا بدّ من منح الآلية الموارد اللازمة. ونشير إلى أنه لا يزال من غير الواضح، وفقاً للتقرير، كم من الوقت سيلزم الإبقاء على مهمة حماية الضحايا والشهود قيد التشغيل، ونحن نشدد مرة أخرى على مدى أهمية هذا العمل.

ولتحقيق النتائج، يظلّ التعاون مع الآلية ذا أهمية قصوى. إن السويد هي إحدى البلدان التي تلقّت الأفراد المدانين لإنفاذ الأحكام الصادرة بحقهم. ونكرر دعوتنا إلى الدول الأعضاء أيضاً لمساعدة الآلية في إلقاء القبض على الهاربين الذين ما زالوا طُلقاء. ونرحّب بالجهود المتواصلة المبذولة لتعزيز الاتصال والتعاون بين الآلية وحكومة رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة. إن التحديات المستمرة في عملية المصالحة في منطقة البلقان الغربية، على النحو المشار إليه في تقرير المدعي العام، تبعث على القلق. ويجب أن تواصل الآلية معالجة هذه الحالة في الاتصالات مع دول يوغوسلافيا السابقة.

وخلال السنتين اللتين قضيناهما في المجلس، تابعت السويد عمل الآلية عن كثب. وبما أن هذه هي آخر جلسة لنا بشأن هذا الموضوع قبل مغادرة المجلس، أودّ أن أشاطركم بعض الأفكار.

خلال السنتين الماضيتين، لم نعمل على تمديد ولاية الآلية وحسب، ولكننا شهدنا أيضاً إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي كان بالفعل حدثاً تاريخياً. لقد مثّلت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وكذلك محكمة رواندا، تقدماً

ملموساً في نظام العدالة الجنائية الدولي. ولا يمكننا المبالغة في تقدير الدور الذي أدته هاتان المحكمتان الجنائيتان الدوليتان في مكافحة الإفلات من العقاب على أفظع الجرائم، مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وفي الوقت نفسه، وخلال فترة عضويتنا في المجلس، شهدنا أيضاً نظاماً دولياً للعدالة الجنائية يرزح تحت ضغوط متزايدة. ونظرا للخطاب العدائي الموجّه ضد المحاكم والهيئات القضائية الدولية، يمكن للمرء أن يتساءل عما لو كانت الإنجازات مثل إنشاء المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا في تسعينيات القرن العشرين، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في بداية الألفية الثانية، وإنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية قبل ثماني سنوات ممكنة التحقيق اليوم. وبقدر ما هذه الحالة مؤسفة، فإنها تخبرنا أيضاً بأن المحاكم والهيئات القضائية لها أثر حقيقي. لم تنشأ المحاكم والهيئات القضائية لخدمة مصالح بلد واحد ولا تتوقف على أي بلد. فقد أنشئت لتقديم العدالة للضحايا ولضمان مساءلة مرتكبي أسوأ الجرائم التي عرفتها البشرية. ولهذا السبب، فمن الطبيعي أن تكون غير مريحة بالنسبة لأولئك الذين ينتهكون القانون الدولي.

وفي ضوء ذلك، نود أن نشيد مرة أخرى بموظفي الآلية لتمتعهم بالأخلاقيات والروح المعنوية العالية واستقلالهم والتزامهم الثابت بالعدالة. وبما أن هذه هي الإحاطة الإعلامية الأخيرة للقاضي ميرون إلى المجلس، نود بصفة خاصة أن نشكره على جميع المساهمات التي قدمها إلى نظام العدالة الدولي طوال حياته المهنية، بما في ذلك كونه رئيساً لكل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية.

وحضوره هنا وكلماته هما بمثابة تذكير هام بما نتقاسمه من التزام ومسؤولية عن كفالة ”عدم تكرار ذلك أبدا“.

وأخيرا، فإن التزام السويد بوجود نظام دولي قائم على القواعد وبنظام العدالة لا يزال ثابتا. وسيكون مبدأ السعي إلى تحقيق العدالة للضحايا وضمان مساءلة الجناة ركنين أساسيين لانخراطنا على الصعيد الدولي في المستقبل أيضا. وفي إطار ذلك الانخراط، يمكن للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أن تعول على دعمنا المستمر.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتوجه بالشكر للرئيس تيودور ميرون والمدعي العام سيرج براميرتس على تقريريهما وإحاطتيهما الإعلاميتين المستنيرتين والزاخرتين بالمعلومات. وأود أن أعرب عن امتناننا لهما على التزامهما بضمان تحقيق المساءلة، الأمر الذي يتجلى في الجودة العالية لعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونظرا لأن إحاطة اليوم هي الأخيرة التي يقدمها القاضي ميرون إلى مجلس الأمن بصفته رئيس الآلية، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بجهوده الدؤوبة وإنجازاته العظيمة في سعيه المحفوف بالتحديات لتحقيق العدالة الدولية. وأشكره بصفة خاصة على إسهامه الهام في تعزيز القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي منع الجرائم الوحشية. وأعتقد أنه من المناسب بصورة خاصة القيام بذلك بعد مرور ٧٠ عاما على اعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تشعر بولندا بالتشجيع إزاء أولويات العمل التي ذكرها الرئيس والمدعي العام. ونلاحظ مع الارتياح التقدم الكبير الذي حققته الآلية في إنجاز مهامها. ونقدر، على وجه الخصوص، تركيزها على سرعة الانتهاء من الإجراءات القضائية ونرحب بالحلول المبتكرة والفعالة التي اعتُمدت لهذا الغرض. ونثني على الجهود الرامية إلى توفير خدمات الحماية والدعم لضحايا الفظائع والشهود عليها، كما نشيد بمتابعة توصيات عمليات التدقيق التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ولذلك، فإننا نتفق مع التقييم الإيجابي لعمل الآلية خلال الفترة قيد الاستعراض. كما نتطلع إلى تحقيقها للمزيد

من الإنجازات. ونود أن ننوه بصفة خاصة بعزم وجهود الرئيس والمدعي العام والموظفين في أداء عملهم بفعالية وكفاءة، مع التقيد التام بجميع القواعد والإجراءات المعمول بها. إن التزامهم في هذا الصدد أمر يستحق الثناء حيث إنهم يتحملون عبء عمل كبيرا ويقومون بنشاط قضائي مكثف في ظل تخفيضات الميزانية وتقليص عدد الموظفين.

وتحيط بولندا علما بالتحديات التي تواجهها الآلية، بما في ذلك تلك المتصلة بالموارد. كما نود أن نشدد على أهمية استمرار الأمانة العامة والدول الأعضاء في التعاون مع الآلية وتقديم المساعدة لها. فذلك الأمر يؤثر بقدر كبير على احتمالات وفاء الآلية بولايتها على نحو فعال ومن دون تأخير. وفي هذا السياق، ندعو جميع الدول إلى أن تتعاون تعاونا كاملا مع الآلية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تقدم لها المساعدة اللازمة، ولا سيما فيما يتعلق بمكان وجود جميع الهاربين المتبقين الصادر بحقهم لوائح اتهام عن الآلية والقبض عليهم وتسليمهم لها في أقرب وقت ممكن.

في الختام، أود أن أؤكد على أن مؤسسات العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، تضطلع بدور حاسم في دعم تحقيق المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، وهو أمر يمكن أن يسهم في ردع الجرائم الوحشية ومنع وقوعها. ولا تزال هذه الجهود تتماشى مع انخراط بولندا في تعزيز القانون الدولي. وأود أن أؤكد مجددا استمرار دعم بولندا للآلية واستعدادها للتعاون معها، وهو ما يتوافق مع التزامنا بالعدالة الجنائية الدولية. وندعو الآخرين إلى اتخاذ نفس الموقف.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الرئيس ميرون والمدعي العام براميرتس على تقريريهما وإحاطتيهما الإعلاميتين. وأتوجه بتحية حارة إلى القاضي ميرون، الذي يترك لنا آلية دولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، تتمتع بالاستقلال التام ويمكنها القيام على نحو فعال بولايتها وتكييف إجراءاتها وأساليب عملها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع النظم القانونية وتعددية الأطراف، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). إن إسهام القاضي ميرون في العدالة الجنائية الدولية وفي عمل مجلس الأمن مستمر ولا خلاف عليه. وتشكره فرنسا على التزامه بصفته قاض ورئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، وتتمنى كل النجاح للرئيس المقبل للآلية.

فيما يتعلق بالأنشطة القضائية للآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نلاحظ أنه قد تم إلقاء القبض على خمسة متهمين في القضية الجديدة لتورينابو وآخرون المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وأن المتهمين قد مثلوا أمام المحكمة على الفور بعد يومين من نقلهم من كيغالي إلى أروشا. ونرحب بتعاون السلطات الرواندية في تلك المسألة، وسنواصل متابعة التطورات الأخيرة.

ونحيط علما بالتغيير في الجدول الزمني لقضية كارادجيتش، ونعول على الكفاءة المهنية للجميع لإتمام جميع المحاكمات الجارية في إطار المواعيد النهائية المقررة. كما تشير فرنسا إلى أن الدول ملزمة بالتعاون مع الآلية في البحث عن ثمانية هاربين صادر بحقهم لوائح اتهام عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والقبض عليهم. فأوامر القبض عليهم لن تسقط، ولن تمر جرائهم دون عقاب.

وترحب فرنسا بالمساعدة التي تقدمها الآلية إلى المحاكم الوطنية المسؤولة عن مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة وفي إقليم رواندا. وقد حدثت تطورات في القضيتين اللتين أحالتهما المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى المحاكم الفرنسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢١ حزيران/يونيه، أكدت محكمة الاستئناف في باريس قرار رد الدعوى الصادر في عام ٢٠١٥ في قضية مونييشياكا. والقضية الآن أمام محكمة النقض.

وفي قضية بوسيباروتا، طلب الادعاء رد الدعوى جزئيا وإحالة القضية إلى محكمة النقض. وقد أبلغ قاضي التحقيق

ذلك لمكتب المدعي العام، الذي يجب أن يقدم مذكرته النهائية بشأن هذا الإجراء. وستواصل فرنسا معالجة هاتين القضيتين بالعناية الواجبة وبكل صرامة.

نحيط علما بملاحظات المدعي العام بشأن تعاون بلدان يوغوسلافيا السابقة مع مكتبه وبتقييمه للتعاون القضائي الإقليمي بأنه ”في أدنى مستوى له منذ سنوات“ (S/2018/1033، الفقرة ٥٥). وبالنسبة لفرنسا والاتحاد الأوروبي، اللذين يتابعان عن كثب تقارير المدعي العام، فإن التعاون الكامل من جانب بلدان يوغوسلافيا السابقة مع الآلية ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة أمران أساسيان ولا ينفصلان.

كما أود أن أكرر الإعراب عن الشواغل التي أعرب عنها المدعي العام براميرتس مرة أخرى في تقريره (S/2018/1033، المرفق الثاني) وإحاطته الإعلامية بشأن إنكار بعض الأفراد أو القادة السياسيين للجرائم وللمسؤولية. إن الأحكام القضائية المتعلقة بجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا تستند إلى وقائع ومسؤوليات تم تحديدها بصرامة. وهذه الأحكام ملزمة للجميع.

ونحيط علما بعزم الرئيس والمدعي العام أخذ القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨) بشأن مسألة الإفراج المبكر في الاعتبار.

ونشجع الآلية على مواصلة النقاش والتفكير من أجل تزويد نفسها بآلية للإفراج المبكر بشروط واضحة، وهو ما من شأنه تعزيز الفقه القانوني الجنائي الدولي.

ختاما، أرحب بتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الداعية إلى مواصلة الوفاء بمتطلبات ولاية الآلية التي تقضي باعتماد هيكل صغير وفعال من حيث التكلفة والالتزام بالمثالية، وهي مبادئ يجب أن تُطبق أيضا على الأمم المتحدة بأسرها.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم مملكة هولندا، أود أن أعرب عن خالص الشكر إلى الرئيس والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي تيودور ميرون، والسيد سيرج براميرتس، على التوالي، على تقريريهما المرحليين (انظر S/2018/1033) وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين هنا في هذا الصباح. وأود أيضا أن أشكر السفير غوستافو ميثا – كوادرا ممثل بيرو على قيادته الممتازة لأعمال فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

إن عمل الآلية مهم لضمان المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. ويسهم عملها في عملية المصالحة والتنمية الاقتصادية والسلام لأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دون تحقيق العدالة. وفي ذلك السياق، سأركز على التحديات الثلاثة التي تواجه الآلية حاليا: أولا، حماية الشهود؛ وثانيا مبدأ التكامل؛ وثالثا إنكار جرائم الحرب.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، حماية الشهود، وخلافا للتوقعات، يبين التقرير المرحلي أن أعباء الآلية تتزايد وستستمر في الزيادة بسبب مقاضاة المشتبه فيهم الخمسة المتهمين بتخويف الشهود المشمولين بالحماية. وندين بشدة أي عمل من شأنه أن يعرض سلامة وأمن الشهود والضحايا للخطر. فتلك الأعمال تهدد إرث المحكمتين وتؤثر على ثقة الشهود والضحايا في العدالة الجنائية الدولية. وحماية الشهود وعددهم أكثر من ٣ ٠٠٠ شاهد هي مسؤولية رئيسية متبقية للآلية. ومقاضاة الآلية للمشتبه فيهم الخمسة يجب أن تبعث برسالة قوية وواضحة مفادها أن من يحاولون تخويف الشهود أو التلاعب بهم سيخضعون للمساءلة. ونحث الدول الأعضاء على تزويد الآلية، في دورة الميزانية المقبلة، بالموارد اللازمة التي تعكس تزايد عبء عمل الآلية. وعندئذ فحسب، ستتمكن الآلية من تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، مبدأ التكامل أو التعاون بين المؤسسات القضائية الوطنية. إن الدول تتحمل المسؤولية

الرئيسية عن إنهاء الإفلات من العقاب وإجراء تحقيقات وافية مع المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي ومقاضاتهم. ونلاحظ مع التقدير أن قلم الآلية ومكتب المدعي العام يواصلان مساعدة ودعم مؤسسات العدالة الجنائية الوطنية في منطقة البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا وغرب البلقان. وتمكن المساعدة المقدمة من المدعي العام مؤسسات العدالة الجنائية الوطنية تلك من الاضطلاع بمسؤولياتها. بيد أنه يساورنا القلق إزاء الحالة الراهنة في غرب البلقان، حيث يتناقص التعاون الإقليمي. ويجب على كرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك تعزيز التعاون بدرجة كبيرة حتى يتسنى تقديم من يشتبه بأنهم مجرمو حرب، والذين ما زالوا طلقاء، إلى العدالة. ويصب ذلك في مصلحة البلدان المعنية، إذ أنه يسهم في تحقيق المصالحة والاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية والسلام المستدام.

ويقودني هذا إلى نقطتي الثالثة، إنكار جرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب المدانين. لقد صادف يوم الأحد الماضي، ٩ كانون الأول/ديسمبر، الذكرى السنوية السبعين لاعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وبينما نحيي تلك الذكرى السنوية، نشعر بانزعاج شديد إزاء إنكار جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، بل وحتى تمجيدها. وقد كان الاستنتاج القائل بأن الإبادة الجماعية ارتُكبت ضد التوتسي ذا أهمية حاسمة في إعادة إحلال السلام والأمن في رواندا وفي تعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية المعنية. ومن هذا المنطلق، حددت الجمعية العامة يوم ٧ نيسان/أبريل باعتباره اليوم الدولي للتفكّر في الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا.

إن أعمال تمجيد مجرمي الحرب، التي تتم بموافقة السلطات الوطنية في منطقة غرب البلقان أو تنظمها حتى تلك السلطات، تبعث على الانزعاج والقلق. وإنكار الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا من جانب البرلمانيين في جمهورية صربسكا في البوسنة والهرسك وكبار الساسة في صربيا أمر مستهجن. وهو يبين عدم الاحترام للضحايا وأقاربهم وللأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحن نرفض بشدة أيديولوجية التمييز والفُرقة والكراهية، ولا سيما في المجتمعات التي سبق وأن تحملت العواقب المدمرة لوضع عبارات الكراهية موضع التنفيذ.

وأود أن أطرح سؤالا بلاغيا. كيف يمكن لأحد تمجيد التطهير العرقي والتشريد القسري وتدمير القرى والمجتمعات المحلية واغتصاب النساء والفتيات وقتل المدنيين الأبرياء؟ ولذلك، فإننا نحث أعضاء الحكومات المعنية أولا، على تقديم القدوة الحسنة؛ وثانيا، على وقف الإنكار والتمجيد العلنيين للفظائع المرتكبة؛ وثالثا، على توجيه رسالة واضحة إلى أفراد قواتهم المسلحة مفادها أنه لا يمكنهم الدفاع حقا عن بلدانهم بكل فخر وشرف إلا من خلال الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني.

في الختام، في كانون الثاني/يناير سيتنحى الرئيس تيودور ميرون كأول رئيس للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وهو يُخلّف مؤسسة مثالية تعمل بكفاءة وفعالية قدر الإمكان. فهناك مساواة بين الجنسين بين الموظفين من الفئة الفنية؛ وهناك منسق خاص معني بالمسائل الجنسانية؛ ويجري حاليا النظر في التعديلات المقترحة لوضع شروط للإفراج المبكر. ونحن نؤيد اعتزام الآلية فرض شروط مناسبة عند اتخاذ قرارات بشأن الإفراج المبكر. ولذلك الأمر أهمية رئيسية بالنسبة لأسر الضحايا وللبلدان المعنية. لقد أنجزت الآلية بالفعل الكثير مما توخاه المجلس، وهي على استعداد لمواجهة تحديات المستقبل.

ختاما، أود أن أوجه بضع كلمات بصفة شخصية إلى الرئيس تيودور ميرون. خلال المناقشة المفتوحة بشأن تعزيز القانون الدولي التي عُقدت في وقت سابق من هذا العام (انظر S/PV.8262)، أخبرنا بأنه كان طفلا عمره ٩ سنوات حينما تعرضت طفولته في بولندا للاضطراب العنيف بسبب الحرب العالمية الثانية. وقد نجا من أحد معسكرات السخرة

ولكنه فقد تقريبا جميع أفراد أسرته أثناء تلك الحرب. ومرة أخرى في هذا الصباح، أخبرنا بأن تاريخ حياته كان الدافع وراء امتهانه للعمل القانوني. لقد مس قلوبنا. ونحن معجبون أيما إعجاب بكيف أن تجربته دفعته لأن يكرس حياته من أجل إنهاء فظائع الحرب بموجب القانون. ولا بد من تحقيق العدالة للضحايا بمحاسبة أولئك الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، فإنه يكفل معاملة مجرمي الحرب المدانين معاملة منصفة.

لقد كان إسهامه في القانون الجنائي الدولي استثنائيا حقا ولا غنى عنه لتطويره. وبالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أتوجه بخالص الشكر له على خدمته وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة. وعلى الصعيد الشخصي، آمل أن يكتب سيرته الذاتية.

السيد البناي (الكويت): بداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية، على إحاطتيهما القيمتين عن التقدم المحرز في العمل المنجز من قبل الآلية الدولية. ولأن هذه الإحاطة تُعتبر الأخيرة للسيد ميرون كرئيس للآلية الدولية، أتقدم له بجزيل الشكر على الجهود المضنية التي بذلها طوال الفترة التي تبوأ فيها رئاسة الآلية. متمنيا لخلفه، القاضي كارمل أغيوس، التوفيق في مهامه الجديدة.

شهدنا نفس هذه الأيام من العام الماضي انتهاء ولاية المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وبذلك، نكون أغلقنا ملف أول محكمتين دوليتين جنائيتين معنيتين بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، لينتقل الاختصاص القضائي بشكل كامل لما تبقى من أعمال هاتين المحكمتين إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال، ولنستكمل النهج الذي يسلكه مجلس الأمن نحو إعلاء مبادئ سيادة القانون وتحقيق العدالة والحد من الإفلات من العقاب وترسيخها، وصولا إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

إن السلام لا يعني إنهاء النزاعات المسلحة فحسب؛ بل هو استعادة العدالة للضحايا الذين ارتكبت بحقهم جرائم الحرب والإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وذلك من خلال تقديم الأشخاص الذين ثبت ارتكابهم تلك الجرائم إلى المحاكمة العادلة وفقا للقوانين الدولية ذات الصلة. وفي ذات السياق نرى من الأهمية بمكان دراسة وتوثيق تجربة المحكمتين الجنائيتين؛ يوغوسلافيا السابقة ورواندا بصورة معمقة للخروج بأفضل الدروس المستفادة، والعمل على تسجيل نقاط القوة ونقاط الضعف التي قد تكون شابت عمل المحكمتين الجنائيتين؛ بما يسمح بالبناء على الخبرات المكتسبة من تلك التجربتين إذا ما اقتضت الحاجة ذلك مستقبلا.

وفي إطار نقاشنا اليوم أود إبراز النقاط التالية وهي:

أولا، ترحيبنا بالجهود التي يقوم بها كل من رئيس الآلية والمدعي العام، والرامية إلى تحسين أداء عمل الآلية من خلال اعتماد مدونة قواعد السلوك المهني لقضاة الآلية، وابتكار طرق عمل ذات فعالية تساهم في تيسير إجراءات البحوث القانونية والتحليل وصياغة القرارات والأحكام الصادرة من قبل الآلية، دون الإخلال بالولاية المنصوص عليها في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، رغم التحديات التي تواجهها والتي تتمثل في الآتي: زيادة الأنشطة القضائية وذلك فيما يتعلق بطلبات إعادة النظر في الأحكام الصادرة والإطلاع على المعلومات السرية؛ والإدعاءات المتعلقة بانتهاكات حرمة المحكمة، وذلك بسبب توقف الدعم الذي كانت تقدمه كلا من المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لها نتيجة إغلاقهما، وعدم موافقة الجمعية العامة على اعتماد ميزانية الآلية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، الأمر الذي أدى إلى قيام الآلية بإعداد ميزانية منقحة ومنخفضة عن

سابقتها، وذلك عن طريق تسريح عدد من موظفيها، الذي قد ينعكس سلبا على عمل الآلية في تنفيذ ولايتها، فضلا عن انخفاض الروح المعنوية لدى موظفي الآلية.

ثانيا، نثني على سرعة الإجراءات التي يقوم بها القائمون على الآلية من قضاة وادعاء وقلم المحكمة، في المحاكمات المنظورة أمام قضاة الآلية والتي من شأنها تسريع صدور الأحكام بحق المتهمين؛ الأمر الذي لمسناه من خلال صدور الأحكام النهائية في بعض القضايا المنظورة أمامها قبل التواريخ المحددة لها سابقا، رغم التأخير بعض الشئ الذي طال قضية كاراديتش.

ثالثا، ننوه بالجهود التي قامت بها الآلية تجاه جعلها هيكلا صغيرا مؤقتا وفعالا تتقلص مهامه وحجمه مع مرور الوقت، وفقا لما نص عليه قرار إنشائها، وهو ما أكده تقرير التقييم الصادر من مكتب خدمات الرقابة الداخلية (S/2018/206).

رابعا، إن مسؤولية تحديد أماكن الهاربين الثمانية وإلقاء القبض عليهم لا تقع على عاتق الآلية وحدها؛ بل من الواجب التعاون فيما بين الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة للمساعدة في تعزيز الجهود المبذولة من قبل الآلية والتي وصلت إلى بعض المعلومات الهامة تجاه تحديد أماكنهم والقبض عليهم.

خامسا، نثمن الإجراءات التي من المزمع اتخاذها من قبل الآلية والتي تتصل بتلبية شواغل الدول الأعضاء التي انعكست في القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨)، والمتعلقة بمسألة الإفراج المبكر. مؤكدين في الوقت ذاته على ضرورة مواصلة أخذ الآلية بعين الاعتبار ملاحظات الدول الأعضاء حول عمل الآلية الدولية، وذلك من أجل الوصول إلى النتيجة المبتغاة من إنشائها.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لما تقدمه بيرو، بوصفها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وكذلك مكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، على ما يبذلونه من جهود لتنفيذ القرار ١٩٦٦(٢٠١٠).

السيد ليو وانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الرئيس ميرون والمدعي العام براميرتز على التقرير المتعلق بالأعمال الأخيرة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر S/2018/1033). لقد واصلت الأنشطة القضائية للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين إحراز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أصدر قضاة تلك الآلبة الدولية ٢٤٤ أمرا وقرارا. وواصلت إجراءات المحاكمة تقدمها في قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، والمدعي العام ضد رادوفان كاراديتش، والمدعي العام ضد راتكو ملاديتش. وفي قضية المدعي العام ضد مكسيميليان تورينابو وآخرين، وبدأت المحاكمة فيما يتعلق بالادعاء بازدراء المحكمة من جانب تورينابو وآخرين. ويبذل مكتب المدعي العام المزيد من الجهود لإلقاء القبض على الهاربين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية في رواندا. وتأمل الصين في أن تتخذ آلية تصريف الأعمال المتبقية، مزيدا من التدابير الفعالة للتعجيل بالإجراءات القانونية، والامتثال بشكل فعال لمتطلبات المجلس بأن تكون الآلية صغيرة ومؤقتة وفعالة.

وقد استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة، أساليب عمل الآلية، في آذار/مارس الماضي. وأحاطت الصين علما بالجهود التي بذلتها الآلية لتنفيذ توصيات المكتب. ويحدونا الأمل في أن تواصل الآلية مراعاة تلك التوصيات بينما تقوم بتحسين عملها بصورة مطردة.

ولما كانت فترة ولاية الرئيس الحالي للآلية، القاضي ميرون، ستنتهي في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، فإن الصين تعرب عن عميق تقديرها للعمل الذي أنجزه خلال فترة ولايته. وستقدم الصين أيضا الدعم الفعال لعمل الرئيس الجديد، القاضي أغيوس.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر بيرو، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين،

ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، على قيامهما بتنسيق العمل بين المجلس وآلية تصريف الأعمال المتبقية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية): أود أن أشكر رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي ميرون، والمدعي العام براميرتز على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات، وكذلك على حضورهما معنا اليوم.

وتود الولايات المتحدة أن تبدأ بالإشادة بالرئيس ميرون وتوجيه الشكر له على خدماته. لقد قاد آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين منذ عام ٢٠١٢، وأشرف على تولي المسؤوليات من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لقد ساعدت جهود الرئيس ميرون، خلال قيادته للآلية على كفالة حصول ضحايا الفظائع المروعة التي تناولتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على قدر كبير من العدالة. ونهنئ القاضي أغيوس على تعيينه رئيسا، بدءا من كانون الثاني/يناير.

إن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين تعد نموذجا لتوقعاتنا بشأن التوظيف فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؛ حيث تمثل النساء نسبة ٥٦ في المائة من موظفي الفئة الفنية في الآلية، وهي نسبة تتجاوز الأهداف التي حددها الأمين العام. ويسعدنا أيضا أن نرى التزام الآلية بالتخطيط الاستراتيجي في عملية تخفيض عدد الموظفين والحد من التكاليف التشغيلية. إن حجم العمل الذي تضطلع به الآلية مثير للإعجاب، بالنظر إلى عملياتها الصغيرة الحجم. فعلى سبيل المثال، صدر في هذه الفترة المشمولة بالتقرير السابق وحدها ٢٤٤ قرارا وأمرا قضائيا، بالإضافة إلى المحاكمات الجارية في قضايا المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، فضلا عن استمرار إجراءات الاستئناف في قضايا المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش، والمدعي العام ضد راتكو ملاديتش، والمدعي العام ضد أوغسطين نغيراباتواري.

ويُعد اعتقال خمسة متهمين من المواطنين الروانديين، ونقلهم إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثالا هاما للحاجة إلى تسلح الآلية باليقظة المستمرة إزاء أي جهود من جانب أي طرف، لإعاقة سلامة إجراءاتها. ونشيد بالتعاون القوي بين السلطات الرواندية والآلية في تنفيذ اعتقال ونقل هؤلاء الأفراد. ويسلط ذلك الضوء أيضا على أهمية الجهود المستمرة التي تبذلها الآلية لحماية آلاف الشهود الذين يدلون بشهاداتهم بشجاعة، من أجل إقامة العدل.

والمجتمع الدولي مدين لهم بمواصلة الرعاية والحماية.

ونود أيضا أن ننوه بعمل المدعي العام براميرتس. ونشيد على وجه الخصوص بالتقدم الذي أحرزه في القضايا المتبقية والتعاون مع الدول والجهود القوية المبذولة لبناء القدرات والهيئات القضائية الوطنية في أفريقيا ويوغوسلافيا السابقة ومقاضاة مرتكبي جرائم الحرب والاستخدام المبتكر لمجموعات الأدلة المتوفرة لدى المحاكم في دعم البحث عن المفقودين. ونشجع الآلية على النظر في المقترحات الرامية إلى مراعاة الشواغل التي أثارتها بعض الدول بشأن نظم الإفراج المبكر. ونلاحظ أن بعض الأفراد الذين أُطلق سراحهم مبكرا قد أنكروا بعد ذلك المسؤولية عن جرائمهم، ونتشاطر القلق من أن ذلك الإنكار يقوض مكافحة الإفلات من لعقاب. وننوه بالتشاور مع الدول المعنية بشأن نظام الإفراج المبكر، ونشجع هذه الممارسة.

وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، نرحب بإعلان المدعي العام مؤخرا عن الدخول في شراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل دعم البحث عن المفقودين. ومن المهم بالنسبة لنا جميعا أن نتذكر أن حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص ما زالوا مفقودين جراء النزاعات في البلقان، كما أشار المدعي العام

براميرتس. وندعو بلدان المنطقة إلى التعاون مع بعضها بعضا ومع الآلية والجماعات الأخرى في تلك الجهود، ونشيد بكرواتيا وصربيا على التزامهما العلني بالعمل معا لتحقيق هذه الغاية. إن تسييس المسألة يتجاهل بشكل قاس معاناة الضحايا وأسرهم. ويحدونا الأمل أن تساعد مجموعة الأدلة الخاصة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في توضيح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين.

ونسلط الضوء مرة أخرى على أنه بالرغم من إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، فإن السعي إلى تحقيق العدالة في الفظائع المتصلة بالنزاعات في يوغوسلافيا السابقة لم ينته. فهناك عدة مئات من القضايا لم يُبت فيها بعد في الولايات القضائية الوطنية. ونرحب بعمل مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك من أجل إصدار لوائح اتهام هامة في قضايا معقدة. والمناقشات الجارية بين الآلية ورئيس هيئة الادعاء في قضايا جرائم الحرب في صربيا مشجعة، وما زلنا منخرطين لمعرفة ما إذا كانت هذه المناقشات ستؤدي إلى التنفيذ الفعال لاستراتيجية صربيا الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب.

ونتطلع إلى أن تُظهر كرواتيا التزاما مماثلا بالقضايا الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، وإلى أن تتعاون جميع الحكومات في المنطقة فيما بينها ومع الآلية لتسوية القضايا المتبقية. وتتشاطر الولايات المتحدة شواغل المدعي العام براميرتس إزاء استمرار إنكار الجرائم الخطيرة وتمجيد مجرمي الحرب في المنطقة. وكان قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بإلغاء تقرير عام ٢٠٠٤ عن الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا خطوة إلى الوراء. وندعو الزعماء والبلدان إلى رفض الجهود الرامية إلى إنكار وقائع نزاعات الماضي أو الانخراط في تحريف التاريخ. فالتأكد من أن الأجيال الجديدة تتقاسم فهما دقيقا للماضي أمر أساسي لمنع تكرار الفظائع. وتحث الولايات المتحدة جميع الدول، ولا سيما دول منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الجنوب الأفريقي، على التعاون مع الآلية وبذل جهود لاعتقال وتسليم الهاربين الثمانية المتبقين، الصادر بحقهم لوائح اتهام عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في أقرب وقت ممكن. ولا تزال الولايات المتحدة ترصد مكافأة تصل إلى ٥ ملايين دولار مقابل أي معلومات تؤدي إلى القبض عليهم.

إن عمل الآلية، شأنه شأن عمل محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة في السابق، يُذكرنا بأنه في مواجهة الفظائع الرهيبة، يمكننا أن نعمل معا من أجل محاسبة المسؤولين وتحقيق قدر من العدالة للضحايا. ونتطلع إلى مواصلة دعم الآلية في مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا للرئيس تيودور ميرون والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى التقرير الشامل والوافي عن عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر S/2018/1033، المرفقان الأول والثاني). كما نشكر ممثل بيرو، السيد غوستافو ميثا - كوادرا، على استمراره في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين بطريقة تتسم بالشفافية والكفاءة والدينامية، فضلا عن مكتب الشؤون القانونية.

قبل الخوض في المسألة المطروحة، ونظرا لأنها ستكون المرة الأخيرة التي نتلقى فيها تقريرا من السيد تيودور ميرون بصفته رئيس الآلية، نود أن نثني عليه وأن نشكره على ما أظهره من قيادة وفعالية وحس مهني في ترؤس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين خلال الفترة من عام ٢٠١٢ وحتى الآن، وعلى التزامه المتواصل بالنضال في سبيل تحقيق المساءلة من خلال ضمان إقامة العدل لضحايا أبشع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

لدينا مرة أخرى فرصة ثمينة لتقييم عمل إحدى مؤسسات العدالة الجنائية الدولية التي أنشأها مجلس الأمن لدعم المساءلة

ومكافحة الإفلات من العقاب، اللذين يمثلان عنصرين أساسيين في المنع الفعال لنشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، أود أن أبدي ثلاث ملاحظات فيما يتعلق بالأنشطة القضائية والإطار التنظيمي والتعاون مع الدول الأعضاء.

أولا، وكما كان متوقعا في أعقاب إغلاق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠١٧ والمحكمة الجنائية لرواندا في عام ٢٠١٥، أصبحت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية هيئة مستقلة تماما. وفي ضوء التحديات التي تواجهها، مثل الزيادة في حجم العمل القضائي وإمكانية الاطلاع على المعلومات السرية وطلبات إعادة النظر في الأحكام والادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة والخفض الكبير لميزانيتها من قبل الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أثبتت الآلية أنها كيان قادر على الاضطلاع الفعال بالولاية التي أناطها بها مجلس الأمن في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونلاحظ أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تجشمت الآلية عبء عمل شاق، وهو ما يدل عليه إصدار ٢٤٤ قرارا أو أمرا واستمرار قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش وإجراءات الاستئناف في قضية المدعي العام ضد كارادجيتش وقضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش والإحالة والإجراءات السابقة للمحاكمة في قضية المدعي العام ضد مكسيميليان تورينابو وآخرين، وطائفة من المسائل القضائية الأخرى، بما في ذلك الطلبات المتعلقة بإعادة النظر في أحد الأحكام ومسألة الاطلاع على المعلومات السرية والادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، على النحو المبين في التقرير. ونحن نرحب ونشيد بجميع هذه الجهود، ونشجع الآلية على مواصلة عملها النبيل بعزم.

ثانيا، ترحب غينيا الاستوائية باستمرار جهود الآلية الرامية إلى تحسين القواعد والإجراءات والسياسات المتوائمة التي تسترشد بها في عملها. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالاستعراض الذي أجراه الرئيس لعدة مشاريع سياسات، بما في ذلك استعراض التوجيه العملي لإجراءات البت في طلبات العفو عن المحكوم عليهم أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية، أو تخفيف الأحكام الصادرة بحقهم أو الإفراج عنهم مبكرا، وهو الاستعراض الذي يأتي استجابة للشواغل التي أثارتها بعض الدول، بما فيها بلدي، بشأن نظام الإفراج المبكر. ويحدونا الأمل في أن يكون اتخاذ تدابير ملموسة، مثل التشاور مع القضاة ووضع شروط مسبقة للإفراج، نتيجة للاعتراف بالجرائم البشعة المرتكبة وإبداء ندم حقيقي على ارتكابها. وفي هذا الصدد، ورغم أننا نرى أهمية مراعاة آراء الحكومات المعنية وآراء رابطات الضحايا والناجين، فإننا نرحب أيضا باعتماد قواعد منظمة لاحتجاز الأشخاص رهن المحاكمة أو الاستئناف أمام الآلية أو احتجازهم بناء على أمر من الآلية، وببدء نفاذها مؤخرا، حيث أن ذلك يمثل دليلا واضحا على أن الآلية تواصل العمل لتحسين فعاليتها وتبسيط أساليب عملها الداخلية.

وندرك أن هناك تكافؤ بين الجنسين في صفوف الموظفين الفنيين، على الرغم من أنه لا توجد نساء حتى الآن في المناصب القيادية للآلية.

ولذلك السبب، نود أن نناشد الدول أولا تعزيز تعاونها مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والدول المعنية بشأن إلقاء القبض على الفارين الطلقاء وتسليمهم؛ ثانيا، الموافقة على نقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأطلق سراحهم إلى بلدانهم؛ وثالثا، التعاون في إنفاذ الأحكام. وفي ذلك الصدد، نشيد بمالي وبنن والسنغال والنمسا والدانمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنرويج وبولندا والسويد على قبولها للسجناء في بلدانها. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، نعتقد أنه بالإضافة إلى ذلك التعاون، ومن أجل تعزيز المساءلة حقا وقيام نظام دولي يستند إلى سيادة القانون، ولكي تتمكن الآلية من الوفاء بولايتها، فإن علينا أن نستمر في بناء

قدرات المؤسسات الوطنية للبلدان المعنية. ويجري القيام بذلك في منطقة البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا ويوغوسلافيا السابقة، ليس لضمان دعم مبادئ التكامل وتولي الجهات الوطنية لأمر تحقيق المساءلة بعد انتهاء النزاع فحسب، بل أيضا لإحالة القضايا إلى الهيئات القضائية الأنسب التي يمكن أن تخفف من عبء عمل الآلية.

وتشيد حكومة بلدي بالجهود التي تبذلها الآلية لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبالتقدم الذي أحرزته في إدارة المحفوظات الخاصة بها والمحفوظات الخاصة بالمحكمتين، بما في ذلك الحفاظ على إمكانية الوصول إليها وكفالة هذه الإمكانية. وبالرغم من ذلك فإننا نعتقد أن الآلية، ولا سيما مكتب المدعي العام، لا تزال تواجه تحديا كبيرا في إلقاء القبض على الفارين.

وفي الختام، تؤكد غينيا الاستوائية مجددا على التزامها الثابت بتعزيز سيادة القانون وتشجيع تحقيق العدالة بدعم الآلية في كل جانب من جوانب أعمالها بوصفها أداة تابعة لمجلس الأمن من أجل إقامة العدل وإنهاء الإفلات من العقاب، وبالتالي تحقيق السلام والأمن الدوليين اللذين ننشدهما. وبوسع القاضي ميرون بصفته رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أن يشعر بالارتياح لإنجازه مهمته على خير وجه.

السيد ميراندا ريفيرو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما القاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للآلية، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا على دعمنا الكامل لما يقومان به من أعمال في تنفيذ ولايتيهما. ويعرب وفد بلدي عن تقديره للقاضي ميرون على أعماله خلال فترة ولايته. ونؤكد أيضا شعورنا بالامتنان على أعمال وفد بيرو النشطة والدؤوبة في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ونشكر مكتب الشؤون القانونية على تقديمه المساعدة والتعاون في اجتماعات الفريق.

إن الأعمال التي أنجزتها المحكمتان الجنائيتان الدوليتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة على مدى الأعوام الـ ٢٤ الماضية أسهمت إسهاما كبيرا في مكافحة الإفلات من العقاب واضطلعت بدور رائد في السعي لتحقيق العدالة. وفي ذلك الصدد، وبالنظر لإغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فإن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إنجاز المحاكمات المتبقية المحالة إلى ولايتها القضائية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وبناء على ذلك، يجب على الآلية أن تنفذ ولايتها المنشأة عملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) وأحكام القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨) بأكبر قدر ممكن من الفعالية، ليس مع الاستمرار في دعم الولاية القضائية لكلتا المحكمتين وحقوقهما والتزاماتهما فحسب، بل أيضا مع الاضطلاع بالدور الهام المتمثل في تعزيز أعمال الولايات القضائية الوطنية ودعمها، تمشيا مع إنشاء الآلية باعتبارها هيكلا صغيرا ومؤقتا وفعالا من المقرر أن تقلص وظائفه وحجمه مع مرور الوقت. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز أهمية المساعدة والتعاون اللذين تقدمهما الآلية ومكتب المدعي العام إلى الولايات القضائية الوطنية بغية تعزيز قدراتها وتنمية هذه القدرات. كما نؤكد على العمل الذي يقومان به ونشيد بهذا العمل لتعزيز الذاكرة الجماعية والحفاظ عليها، على نحو ما حدث في سراييفو، حيث افتتح مركز الإعلام الأول لمواصلة مبادرة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والبناء على هذه المبادرة.

لقد أحطنا علما بالتقدم المحرز في الأنشطة القضائية للآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأيضا بعقد الآلية لجلسات استئناف وإجراءات إعادة النظر في الأحكام الصادرة. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز أهمية عقد جلسات استماع عن بعد

بوصفها مبادرة مبتكرة وفعالة ينبغي مواصلة تعزيزها لضمان أكبر قدر ممكن من التفاعل فيما بين القضاة والتصدي للمخاطر التي قد تنشأ فيما يتصل بتأمين البيانات والمعلومات السرية في تلك الحالات. ونود أيضا أن نؤكد قدرات الآلية على أداء مهام متزامنة في القضايا المحالة إليها من المحكمتين، ونحث الآلية على مواصلة مواءمة وإدماج عملها وفي الوقت نفسه ضمان ألا تؤثر عليها الاختلافات في ثقافات العمل بين المكتبين في أروشا ولاهاي. ونشير أيضا إلى المسائل المتصلة باستخدام الآلية لمواردها المخصصة ونحث على استخدام هذه الموارد بفعالية من أجل النهوض بعمل الآلية وتعزيزه إلى أقصى حد.

وبالرغم من التقدم المحرز، فإننا نشعر بالقلق حيال عدد الفارين الذين لم يقدموا بعد إلى المحاكمة أمام المحكمة بالرغم من مواصلة المدعي العام لجهود التنسيق وتقديم الطلبات للحصول على المساعدة. وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن تعاون الدول أمر بالغ الأهمية لمنع الإفلات من العقاب من تقويض عمل الآلية والمجتمع الدولي بصفة عامة. ولذلك نناشد الدول دعم الجهود التي يبذلها المدعي العام بتضامن هذه الدول وتعاونها بقدر الإمكان. ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان التأكيد مجددا على أن المسؤولية الجنائية تقع على عاتق الفرد وأنه لا يتحمل أي مجتمع أو دولة المسؤولية عن الأفعال التي يرتكبها الأفراد. وتمشيا مع روح العدالة التي تسعى لها الآلية ومع أهمية ضمان المساءلة وتعويض الضحايا، لا بد أن يتحمل هؤلاء الأشخاص دائما تبعات أفعالهم.

وتشكل قرارات الإفراج المبكر والمشاكل الناجمة عن تلك القرارات مسائل ملحة تتطلب اهتمامنا، نظرا لأن هناك ثغرات في المعايير التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تطبيق القرارات. وفي ذلك الصدد، نناشد الآلية اتخاذ التدابير اللازمة من خلال هيئاتها المختلفة لتسوية تلك المسألة وضمان عدم تقويض إرث وعمل محكمتي رواندا ويوغوسلافيا أو إبطالهما بسبب الإفراج عن الأفراد الذين ينكرون أو يرفضون تحمل المسؤولية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وبالمثل، فإن تقليص وتخفيف الأحكام يتعارض مع غرضها ذاته، وهو إعادة تأهيل الجناة وإعادة إدماجهم.

إننا نحيط علما بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مهام الآلية وعملها للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧، ونشجع الهيئات المختلفة للآلية على مواصلة تنفيذ التوصيات تنفيذا كاملا. وأخيرا، نناشد الآلية مواصلة تطوير أنشطتها القضائية بعزم، مع تحقيق الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد المخصصة لها، وأخذ مركزها المؤقت في الحسبان واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التدابير المناسبة في الأجلين القصير والمتوسط.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر قيادة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على التقرير عن أنشطة الآلية (انظر S/2018/569). لقد دأبنا على متابعة أعمال الآلية بشكل وثيق، بما في ذلك جميع الإجراءات القضائية الجارية.

وإذ أتناول التقرير، فإنه منذ إحاطتنا الإعلامية السابقة (انظر S/PV.8278) وصل عمل الآلية إلى حد كبير إلى طريق مسدود. وهو ما يذكر بشكل متزايد بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أسوأ فترات وجودها. وفي الآونة الأخيرة شعرنا بالجزع إذ شهدنا تغيير القضاء، ولا سيما القضاة الذين يتولون رئاسة دائرة الاستئناف.

تعود كل هذه الفوضى إلى وقت بعيد، وهي متجذرة تحديدا في النهج غير المسؤول لإجراءات اختيار القضاة في قضيتي استئناف رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش. وكما نعلم جميعا، أضاف مجلس الأمن والجمعية العامة عددا من الأسماء الجديدة إلى قائمة القضاة. ولكن قيادة الآلية لا تزال ترى أن من عملوا في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة هم الذين يجب أن يكون لهم أكبر علاقة بالقضيتين، ومن هنا نشأت المشاكل.

لقد درسنا جميع المعلومات المتاحة للجمهور، بشأن الأحكام الأخيرة للآلية في قضيتي ملاديتش وكاراديتش. ويبدو أنه في خضم المناقشات الإجرائية وتصفية الحسابات، نسي قادة الآلية أنهم يتحكمون في مصير بشر يتوقعون منهم تحقيق العدالة بإنصاف. ومع ذلك، يُطلب من المجلس ببساطة أن يقبل بحقيقة أنه سيتعين عليه الانتظار عدة أشهر أخرى لاتخاذ قرار بشأن قضية كاراديتش بينما يلم القاضي الجديد الذي يترأس دائرة الاستئناف بملف القضية. ونأمل ألا يحتاج إلى ذات الوقت الذي احتاجه نظيره في قضية فويسلاف شيشيلي.

لقد أحطنا علما بقرار القاضي يونسن بعدم إحالة قضية ازدراء المحكمة إلى السلطات الرواندية. وحسب فهمنا، فإنه يعتقد أنه من المرجح أن تبدأ المحاكمة وتنتهي بشكل أسرع إذا ظلت ضمن اختصاص الآلية، ونأمل ذلك. وسوف نرى كيف تسير الأمور في الواقع.

ولا تزال مشاكل تقديم الرعاية الطبية المناسبة من حيث التوقيت للمتهمين مطروحة على جدول الأعمال. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الموقف المتهاون تجاه صحة راتكو ملاديتش، وقد طالبنا مراراً وتكراراً بإجراء فحوصات وتقديم علاج عالي الجودة له. ونؤكد من جديد أنه إذا كانت هذه المهمة تتجاوز قدرات أطباء سجن الآلية، فينبغي إطلاق سراح السيد ملاديتش مؤقتا للعلاج في الاتحاد الروسي أو صربيا.

وقد استُرعي انتباهنا مرة أخرى إلى أجزاء التقرير المتعلقة بمساعدة آلية تصريف الأعمال المتبقية في مجال بناء قدرات الهيئات القضائية الوطنية التي تحاكم قضايا جرائم الحرب. وأشعر بأنني مضطر للإشارة إلى أنه لا يوجد تفويض من هذا القبيل لمكتب المدعي العام في الوثائق التأسيسية للآلية، وبالتأكيد لا يوجد أي تفويض لهذا العمل في البلدان التي ليس لها علاقة بالحالات الخاضعة لولاية آلية تصريف الأعمال المتبقية. ونحث الآلية مرة أخرى على وقف إنفاقها غير الملائم للموارد المالية والبشرية المخصصة لها. ونتوقع منها ألا تنشغل بمهام تقع خارج نطاق اختصاصها وفقا للنظام الأساسي وأن تركز على القيام بالمهام المسندة إليها بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر ممكن من الفعالية.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر القاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعي العام سيرج براميرتز على إحاطاتيهما الشاملتين والزاخرتين بالمعلومات، بشأن التقرير المرحلي نصف السنوي لآلية تصريف الأعمال المتبقية (S/2018/1033، المرفق).

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا العميق لرئيس الآلية المنتهية ولايته، القاضي ميرون، على عمله الرائع الذي لا يقدر بثمن، ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المقبلة. ونود أيضا أن نشيد بالسفير غوستافو ميثا – كوادرا، ممثل بيرو، على رئاسته القديرة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وكذلك لمكتب الشؤون القانونية على دعمه المستمر.

تعرب كازاخستان عن تقديرها الكبير لدور الآلية ومكانتها في النظام الإداري للعدالة الدولية، وفي المساعدة على الحفاظ على ثقتنا في القانون الدولي وضمان ألا يفلت من ارتكبوا جرائم خطيرة من العقاب. ويحيط وفد بلدي علما مع الارتياح باستمرار الآلية الناجح في الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية الموروثة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مثل إنفاذ الأحكام وحماية الضحايا والشهود وإدارة المحفوظات. ونرحب بحقيقة أنه بالرغم من الصعوبات التي واجهتها الآلية بسبب القيود على مواردها، فقد أحرزت تقدما كبيرا في ترسيخ نفسها كهيكل صغير ومؤقت وفعال. ويسرنا أن نسمع من القاضي ميرون عن استفادة الآلية من توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وبالتالي ضمان التنفيذ الفعال لولايتها.

ونظراً للأهمية القصوى لتعاون الدول الأعضاء مع الآلية لضمان تحقيق العدالة الدولية، فإننا ندعو جميع الدول إلى التعاون الكامل معها والامتثال لأحكامها. كما نشجع مجلس الأمن على أن يكون موحدا في دعمه للآلية. وفي سياق مهمة الآلية المتمثلة في تحديد مكان الهاربين المتبقين وإلقاء القبض عليهم، نحن سعداء بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المدعي العام في هذا الصدد، ونأمل أن يتم القبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة في أقرب وقت ممكن. كما نرحب بتعزيز تعاون المدعي العام مع السلطات الرواندية، مما سيحسن الوصول إلى الأدلة.

وأود أن أذكر العمل الذي تقوم به الآلية فيما يتعلق بأرشيف كلتا المحكمتين، وهو أمر لا يقدر بثمن بالنسبة للأغراض العملية والبحثية على السواء. ونحن نؤيد تنفيذ نظام متكامل لإدارة المحفوظات والسجلات.

في الختام، نؤكد التزامنا الراسخ بدعم مبادئ العدالة والمساءلة وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم من خلال دعم الآلية في كل جانب من جوانب عملها إلى أن تنجز ولايتها.

السيدة هابتيماريام (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر القاضي ميرون والمدعي العام براميرتس على تقرير التقييم عن أعمال الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2018/1033، المرفق)، وعلى إحاطاتيهما اليوم. وأود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإشادة بالقاضي ميرون على عمله كقاض رئيس للمحكمة، ونتمنى للرئيس الجديد، القاضي أغيوس كل النجاح. وسأتناول أربع نقاط فقط بإيجاز.

أولا، نرحب بالتدابير التي اتخذتها الآلية، بما في ذلك مكتب المدعي العام، لمواصلة تعزيز كفاءتها وتبسيط أساليب عملها الداخلية، رغم عدد موظفيها الصغير ومواردها المحدودة. ونحيط علما مع التقدير بالعمل الذي أنجزته الآلية منذ اضطلاعها بمسؤوليتها المتبقية، والتدابير التي اتخذها مكتب المدعي العام للمساعدة وبناء القدرات في القطاعات الوطنية للعدالة الجنائية بهدف دعم الملاحقة القضائية في قضايا جرائم الحرب الناشئة عن الصراعات في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

ثانيا، لاحظنا التحديات التي أثيرت في تقرير التقييم فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة بعدم الموافقة على ميزانية الآلية لفترة السنتين من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩. وبينما نرحب بالتدابير التي اتخذتها الآلية للحد من تأثير ذلك القرار، فإن آثاره على التخطيط والعمليات طويلة الأجل للآلية واستكمال مهامها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، وكذلك تأثيرها على حماية الضحايا والشهود، تتطلب المزيد من الاهتمام.

ثالثا، لا نزال نلاحظ مع القلق أن ثمانية فارين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ما زالوا طلقاء. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير التي اتخذها مكتب المدعي العام لتتبع الهاربين المتبقين وإلقاء القبض عليهم، بما في ذلك عن طريق إنشاء فريق للتتبع والتعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة مثل الإنتربول. وفي رأينا، يظل تعاون هذه المنظمات الدولية ذات الصلة والدول المعنية، حاسما لتتبع الهاربين الثمانية المتبقين. ولذلك، فإننا ننضم إلى الدعوة لتقديم المساعدة من الدول المعنية في هذه المهمة. من المهم أن يستمروا في تقديم المساعدة اللازمة إلى مكتب المدعي العام، بما في ذلك تعقب هؤلاء الفارين.

رابعا، نحيط علما بقلق ببعض المسائل التي لا تزال تثار فيما يتعلق بالإفراج المبكر عن الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقد لاحظنا بشكل خاص القلق الذي أثاره المدعي العام للآلية فيما يتعلق بالإفراج المبكر غير المشروط، الذي أدى في كثير من الأحيان إلى إنكار الجرائم والمسؤولية الجنائية. وفي رأينا فإن التشاور بشأن الإفراج المبكر بين رئيس الآلية والبلد المعني، رواندا، لا سيما آثاره على الضحايا والمجتمع ككل، هو أمر بالغ الأهمية.

ويمكن استخلاص الدروس من المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، في هذا الصدد. ونحن نشجع الرئيس المقبل ومكتب المدعي العام على النظر في هذه المسألة.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على حاجة المجلس إلى تقديم الدعم المتواصل للآلية لكي يتسنى لها الوفاء بالمهام المتبقية المنوطة بها. كما أشجع الدول الأعضاء على تعزيز دعمها لآلية تصريف الأعمال المتبقية، بما في ذلك في ما يتعلق بتعقب الهاربين من العدالة ونقل الأشخاص المبرئين أو المفرج عنهم، فضلا عن معالجة المسائل المتصلة بالميزانية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوت ديفوار.

يرحب وفد بلدي بالقاضي تيودور ميرون والسيد سيرج براميرتس، بصفتهما الرئيس والمدعي العام، على الترتيب، للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما نهنئ السفير غوستافو ميثا – كوادرا، ممثل بيرو، على العمل الذي أنجزه بصفته رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

ويرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز في عمل الآلية فيما يتعلق بأنشطتها القضائية، بما في ذلك تلك المتعلقة بإنفاذ الأحكام، وحماية الضحايا والشهود وإدارة المحفوظات واحتمال تحسن الظروف لتنفيذ نظام الإفراج المبكر بعد اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٤٢٢ (٢٠١٨). إننا شجع الآلية على مواصلة وإكمال تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على النحو المبين في التقرير المرحلي الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية في آذار/مارس، من أجل تحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة تمشيا مع القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

ويساور كوت ديفوار القلق، على الرغم من التقدم الذي أحرزته الآلية في أداء رسالتها، إزاء استمرار التحديات التي لم يتم التغلب عليها بعد، ولا سيما فيما يتعلق بتعاون الدول الأعضاء مع المؤسسة والتعاون القضائي بين بلدان يوغوسلافيا السابقة. ويعيد وفد بلدي التأكيد، في هذا الصدد، على أهمية تعاون الدول مع المؤسسة في تنفيذ ولاية الآلية، ولا سيما فيما يتعلق بالبحث عن الهاربين واعتقالهم وتسليمهم وتنفيذ الأحكام الصادرة. ولذلك، فإننا نشجع جميع الدول الأعضاء على أن تواصل تعزيز تعاونها مع الآلية، ونقدر إسهام تلك البلدان بتقديمها دعما متعدد الأوجه.

وترى كوت ديفوار أن التعاون القضائي بين بلدان يوغوسلافيا السابقة أمر ضروري في البحث عن مرتكبي جرائم الحرب الذين لم يعودوا موجودين في الأراضي التي يزعم أنهم ارتكبوا فيها تلك الجرائم، واعتقالهم. ولذلك، فإن وفد بلدي يحث السلطات الوطنية على القيام بدور نشط في مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين التعاون القضائي في المنطقة.

وفي الختام، أعرب عن تقديري، بالنيابة عن وفد بلدي، للسيد تيودور ميرون، رئيس الآلية، الذي سيتنحى عن منصبه في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بعد عدة سنوات من العمل الدؤوب في خدمة العدالة الدولية. كما أتمنى للقاضي أغيوس، الذي سيخلف الرئيس ميرون في كانون الثاني/يناير، كل النجاح.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة العدل في صربيا.

السيدة كوبوروفيتش (صربيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبته اليوم بالنيابة عن جمهورية صربيا.

لقد ظلت صربيا، خلال ربع القرن الأخير، تسير على طريق التعاون مع المؤسسة، منذ إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩٣، وآلية تصريف الأعمال

المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، بعد انتهاء عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد أنجز الكثير في هذا الوقت. وقد قلت عندما كنت أتكلم في هذه القاعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛

”لقد كانت مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية وفعالية المقاضاة على جرائم الحرب من الأسباب الرئيسية لإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.“ (S/PV.8120، صفحة ٣٨).

وللأسف، لم تحقق المحكمة الغرض الذي أنشئت من أجله، ولا هي قدمت إجابات على العديد من الأسئلة الهامة.

وقد نجحت صربيا في التعاون مع الآلية، وأوفى بلدي بجميع التزاماته. كما إن النتائج ملحوظة كذلك في نظامه التشريعي، وقد سار تعاونه مع الآلية من دون عوائق. وأتيحت لمكتب المدعي العام للآلية حرية الوصول إلى جميع الأدلة والمحفوظات والشهود. واستُجيب للطلبات وقُدمت الردود لمكتب الآلية ودوائرها وأمانتها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالوثائق الحكومية والعسكرية السرية. وقد أعفي الشهود من الالتزام بالاحتفاظ بأسرار الحكومة الرسمية أو العسكرية أو كليهما.

وقد أصدر قاض وحيد، منذ حزيران/يونيه الماضي، حكما بإحالة قضية ازدراء المحكمة، المدعي العام ضد بيتار يوجيتش راديتا، إلى صربيا، ولا يزال الحكم بشأن استئناف المدعي العام صديق المحكمة قيد النظر. وإذا ما أحيلت القضية إلى القضاء الصربي، فإن ذلك سيشكل خطوة إلى الأمام في علاقة بلدي بالآلية. فيمكن لصربيا، بوصفها دولة بنظام قضائي مستقل أن تمتثل – وهي راغبة في ذلك – للالتزام بمحاكمة القضية وفقا لأعلى معايير استقلال القضاء وسيادة القانون. وأشير، في هذا السياق، إلى أنه خلال عملية إحالة القضايا، أدلى صديق المحكمة بتعليقات في استنتاجاته لم تكن مناسبة ولا تقوم على الحقائق القانونية أو الأدلة، الأمر الذي أدى إلى تأخير الإجراءات. وإذ أن هناك عددا قليلا من القضايا معروضة على الآلية، يمكننا أن نخلص إلى أنه لم يتبق الكثير من العمل الذي ينبغي للآلية الاضطلاع به. غير أن إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يشتمل على مسائل هامة لا يزال يتعين معالجتها، لئلا تظل من دون حل.

فقبل عشر سنوات، أطلقت صربيا مبادرة تتمثل في أن يقضي مواطنوها الذين تحكم عليهم المحكمة مدة عقوبتهم في صربيا. وعندما أطلقت المبادرة، كان بلدي مدفوعا بالتزام راسخ بتولي المسؤولية عن إنفاذ الأحكام. فالغرض من العقاب يشمل، في جملة أمور، الإدماج الاجتماعي للأشخاص المحكوم عليهم. وأعتقد أنه بالكاد يمكننا أن نتوقع الوفاء بهذا الغرض في حال قضاء الأشخاص المحكوم عليهم مدة عقوبتهم في بلدان بعيدة لا يفهمون لغاتها، وحيث تكون إمكانية الاستعانة بمترجم أو تلقي زيارات من أصدقاء وأقارب أو البقاء على اتصال بهم محدودة، وحيث تكون الرعاية الطبية غير كافية. وبعد كل هذا، توفي تسعة أشخاص ممن يحملون الجنسية الصربية أثناء المحاكمات أو أثناء سجنهم.

وأود أن أسلط الضوء على الحالة البالغة الصعوبة للمواطنين الصربيين ميلان مارتيتش ودراغومير ميلوسيفيتش، اللذين يقضيان مدة عقوبتهما في إستونيا. وقد سبق أن تكلمت عنهما في عدد من المناسبات في هذه القاعة ومع القاضي ميرون، رئيس الآلية. وقد أوردت اللجنة الدولية للصليب الأحمر كذلك تقريرا عن مسألتهما. وبالكاد يمكن اعتبار الموقف الذي اتخذه الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن في ٣ أيار/مايو ١٩٩٣، ومفاده أنه نظرا لطبيعة الجرائم المعنية والطابع الدولي للمحكمة، ينبغي أن يتم إنفاذ الأحكام خارج أراضي يوغوسلافيا السابقة، موقفا لا يمكن أن يكون صحيحا. فقد كان معقولا بعض الشيء عندما كانت الحرب دائرة في البلد. غير أن الوضع اليوم مختلف تماما، ويصر بلدي على إعادة النظر في المسألة.

وقد أعطى الرئيس ميرون تأكيدات، خلال الزيارة التي قام بها إلى بلغراد في تشرين الثاني/نوفمبر، بأنه لا توجد أي عقبات أمام تحقيق هذه المبادرة. وقد نصح بأن يلفت بشأنها انتباه مجلس الأمن، الذي أنشئت المحكمة والآلية بموجب قراراته. ولذلك، فإنني أغتنم هذه الفرصة لأدعو الأمين العام إلى إصدار تعليماته إلى الآلية بتقييم المبادرة وتمكين مجلس الأمن من النظر في الممارسة الحالية فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام والبت في كيفية التعامل مع التغيير.

وصربيا مستعدة لقبول مراقبة دولية صارمة ولتوفير ضمانات بألا يُفرج عن الأشخاص المحكوم عليهم بدون قرار من الآلية.

وندعو ممثليها، فضلا عن ممثلي المؤسسات الأخرى ذات الصلة التي عينها الأمين العام، لزيارة صربيا وتفقد سجونها لتقييم قدرات وأحوال المرافق بأنفسهم. وأود أن أؤكد مجددا أن بلدي سيواصل الدفع بالمبادرة، لا سيما وأن المحكوم عليهم تقدم بهم العمر، وغالبيتهم ليسوا في أفضل حالاتهم الصحية.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، اعتمدت صربيا استراتيجية وطنية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، ما يدل على التزامها ببناء القضاء الوطني ودعم جميع وكالات التحقيق القضائية والإدارية، فضلا عن منظمات الرصد والإبلاغ المستقلة الأخرى. ومنذ صدور قرار الحكومة بإنشاء هيئة عاملة لرصد تنفيذ الاستراتيجية في آب/أغسطس ٢٠١٧، قُدمت أربعة تقارير عن التقدم المحرز حتى الآن، آخرها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

واعتماد استراتيجية الادعاء للتحقيق والملاحقة القضائية لجرائم الحرب في جمهورية صربيا في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، وفقا لخطة العمل للفصل ٢٣ والاستراتيجية الوطنية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، يبرز أهمية زيادة الكفاءة في معالجة جرائم الحرب. وقدمت الحكومة الأموال اللازمة لتعزيز قدرات مكتب المدعي العام، في حين زاد عدد موظفي المكتب، لا سيما نواب المدعي العام. وعُين خمسة نواب جدد منذ الاجتماع الأخير لمجلس الأمن بشأن هذا البند من جدول الأعمال، في حزيران/يونيه (S/PV.8278). كما أشاد مكتب المدعي العام للآلية باستراتيجية الادعاء. وخلال الزيارة التي قام بها المدعي العام براميرتز في تشرين الأول/أكتوبر، تم التوصل إلى اتفاق بشأن تنظيم دورة تدريبية للمدعين العامين في آذار/مارس ٢٠١٩، بالتعاون مع الأكاديمية القضائية في بلغراد وفي إطار دعم المدعي العام للآلية لصربيا. وسيكون السيد براميرتز أحد المحاضرين.

ويشير التقرير المرحلي للمدعي العام للآلية إلى أن التعاون القضائي الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب فيما بين بلدان يوغوسلافيا السابقة بلغ أدنى مستوى له منذ سنوات ويواجه تحديات جمة على نحو متزايد. ويشير التقرير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لعكس مسار التوجهات السلبية الحالية وضمان ألاّ يجد مجرمو الحرب ملاذا آمنا في البلدان المجاورة.

ومن المهم الإشارة إلى أنه، منذ إنشاء المحكمة، فقد اعتمدت نهجا انتقائيا يحمل صبغة عرقية عندما يتعلق الأمر بعدد لوائح الاتهام وإحالة الحالات إلى السلطات القضائية للدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة. وتبين أن المحكمة كانت في الماضي تتمتع بأكبر قدر من الثقة في المؤسسات القضائية للبوسنة والهرسك. ويستند هذا الاستنتاج إلى البيانات التالية. العدد الأكبر من القضايا قد أحيل إلى المحاكم في البوسنة والهرسك لمحاكمة ٦ من أصل ١٠ أشخاص أصدرت بحقهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام. ومعظمهم من الصرب. وفي المقابل، تلقت صربيا وكرواتيا حالة واحدة لكل منهما، ولم يكن أي من تلك الإحالات يتعلق بأشخاص متهمين بارتكاب جرائم ضد الصرب. فهل يعني ذلك أنه لم ترتكب جرائم ضد السكان الصرب وأن أحدا غير مسؤول عن قتل وتعذيب واضطهاد الصرب؟

وبالرغم من النهج الانتقائي للمحكمة، لا يمكننا أن نتفق مع التقييم الوارد في تقرير الآلية من أن التعاون بين بلدان المنطقة

لم يكن كافيا، وأن هناك رفضا متساويا للتعاون. لقد بذلت بلادي كل جهد ممكن للتعاون مع الآلية، ويتوقع أن يكون التعاون بين الدول في المنطقة على مستوى مناسب. وصربيا أبرمت اتفاقات ثنائية مع البوسنة والهرسك وكرواتيا، في حين أن التعاون بين الهيئات القضائية الإقليمية يستند إلى الاتفاقات المبرمة بين المكاتب ذات الصلة في بلدان المنطقة ومكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في جمهورية صربيا. ونحن ملتزمون تماما بالتنفيذ الكامل للاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة. وللأسف، ليس كل بلدان المنطقة تتقاسم هذا الموقف. واسمحوا لي أن أشير في هذا السياق إلى أن تعاون بلدي مع البوسنة والهرسك في توفير المساعدة القانونية في مستوى عال جدا. ونأمل أن نحقق هذا المستوى من التعاون مع كرواتيا.

في آذار/مارس الماضي، عقد اجتماع في بلغراد بين وزيري العدل في جمهورية صربيا وجمهورية كرواتيا. ونتيجة لذلك، أنشئت لجنتان، أحداهما لتبادل قوائم الأشخاص المتهمين أو المحكوم عليهم في جرائم حرب، والأخرى لإعداد مشروع اتفاق ثنائي بشأن معالجة قضايا جرائم الحرب. وانتهت اللجنة الأولى من مهمتها، وما زالت اللجنة الثانية مستمرة في العمل؛ ومن المتوقع أن يعقد اجتماع لأعضاء اللجنة الأخيرة هذا الشهر. ونعتقد أن هذه خطوة هامة إلى الأمام في معالجة المسائل الثنائية المعلقة، رغم أن كرواتيا تواصل محاكمة صرب غيابيا ودون وقائع أو أدلة كافية، وفي رأي كثيرين، فإنها تصدر الأحكام باستخفاف، وهي بذلك تمنع عمدا الصرب الذبن طردوا من كرواتيا من العودة إلى ديارهم. وصربيا لا تحاكم أحدا غيابيا؛ في الواقع، توجد ببساطة العشرات من القضايا المعلقة.

وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تأكدت ثمانية لوائح اتهام جديدة من مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في جمهورية صربيا ضد ١٢ شخصا. تم نقل ستة من لوائح الاتهام من مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك وواحدة، ضد شخصين، من مكتب المدعي العام في جمهورية كرواتيا. وفي ٢٤ حالة، لم يتلق مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في جمهورية صربيا ردا من مكتب المدعي العام لجمهورية كرواتيا بشأن طلبات الحصول على أدلة ومعلومات، رغم شروط اتفاق التعاون.

وجرت محاكمة ١٠٣ أشخاص، معظمهم من الجنسية الصربية، في ٢٣ قضية في إدارة جرائم الحرب في المحكمة العليا في بلغراد؛ وصدرت الأحكام في قضيتين قبل انعقاد جلسة اليوم. وهذا دليل بليغ على أن صربيا مستعدة لمحاكمة جميع جرائم الحرب، بصرف النظر عن جنسية الجاني، ويؤسفني القول إن هذه الممارسة غير متبعة في بلدان أخرى في المنطقة.

وخلافا لما حدث في السنوات السابقة، فقد عقدت هذه السنة اجتماعات ثنائية لوزراء العدل في جمهورية صربيا والبوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا. ولذلك، فإنني لا أرى سببا لعدم منح الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة، الرامية إلى تحقيق المصالحة، التقدير الذي تستحقه.

ويشير التقرير المرحلي إلى أن التعاون القضائي بين صربيا ودولة كوسوفو التي أعلنت نفسها في قضايا جرائم الحرب قد تعثر. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن التعاون قائم من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. واختصاصات البعثة في المجال القضائي محددة في الوثيقة المشتركة الموقعة بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. بيد أن السلطات القضائية في صربيا مُنعت من اتخاذ إجراءات قانونية في قضايا جرائم الحرب المرتكبة في إقليم كوسوفو وميتوهيا. وبالإضافة إلى رفض بريشتينا الاستجابة لطلبات التعاون من جانب مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في جمهورية صربيا، فإن بعثة الأمم المتحدة تعمل حاليا على جعل نشرات الإنتربول المتعلقة بالإرهابيين الألبان من كوسوفو وميتوهيا خفية دون سبب واضح. والبعثة لم تفوض من مجلس الأمن لكي تعمل بهذه الطريقة. ومع ذلك، فقد ينجم المزيد من

العواقب الخطيرة على الشعب الصربي في كوسوفو وميتوهيا جراء القرارات غير المنطقية التي اتخذتها بريشتينا مؤخرا، ومن الممكن أن تحدث كارثة إنسانية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل. وأرجو ألا يظل المجتمع الدولي صامتا أو يتسامح إزاء هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية.

وفي مؤتمر قمة غرب البلقان المعقود في لندن في ١٠ تموز/يوليه، وقعت بلدان الاتحاد الأوروبي والمشاركون في القمة من غرب البلقان إعلانا مشتركا بشأن الأشخاص المفقودين، وهو الوثيقة الرئيسية التي تدعم حق جميع أسر المفقودين في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويض. والإعلان، الذي وقعه رؤساء وزراء صربيا والبوسنة والهرسك وألبانيا والنمسا وبلغاريا وكرواتيا وألمانيا وإيطاليا وبولندا وسلوفينيا والمملكة المتحدة، ورئيس وزراء كوسوفو، يعرب عن الدعم للجهود المبذولة للعثور على ٠٠٠ ١٢ شخص لا يزالون في عداد المفقودين بسبب الصراعات في يوغوسلافيا السابقة. ومن المهم بصورة خاصة في سياق التعاون الإقليمي أنه، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت اللجنة المعنية بالمفقودين من جمهورية صربيا خطة إطارية لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين من الصراعات في أراضي يوغوسلافيا السابقة، وذلك في مقر اللجنة الدولية للمفقودين في لاهاي.

ومن المثير للقلق بشكل خاص أن التقرير المرحلي يشير إلى نشر مذكرات الجنرال بافكوفيتش. ونشر مذكرات أحد المشاركين في الحرب – وليس المشارك الوحيد – لا يمكن في حد ذاته أن يفسر على أنه تمجيد لموقف طرف واحد. والمذكرات آراء شخصية للأحداث، وبموجب المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يحق لكل شخص التعبير عن آرائه بحرية. وليس من الواضح كيف أن مذكرات المدانين الصرب هي الوحيدة التي وجدت طريقها إلى التقرير المرحلي للآلية الذي قدم إلى الأمم المتحدة، في حين لم تعرف مذكرات الآخرين من جنسيات مختلفة طريقها إلى النشر.

يذكر التقرير المرحلي أن سياسة المشروطية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي أداة أساسية لضمان استمرار التعاون مع الآلية، والتي تربط إحراز تقدم في طلبات العضوية بالتعاون الكامل مع الآلية. إن موقف الآلية المتمثل في فرض الضغط على صربيا بينما نُجري مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يتعارض مع موضوع التعاون مع بلدي. وقد أوضح هذا الموقف على الدوام أن الآلية ذات طابع سياسي وليست ذات طابع قانوني. هذا هو العيب الرئيسي للآلية من وقت إنشائها.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه على الرغم من هذا العيب، فإن التعاون بين صربيا وبين الآلية كان ناجحا. ولا توجد أي مسائل معلقة في تعاوننا، وأنا على ثقة ويقين بأن الجهود التي بذلها بلدي ستكون محل اعتراف وستُقدّم في التقارير المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد درونيك (البوسنة والهرسك) (تكلّم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. فمن الطيب أن نرى أحد البلدان الأفريقية يرأس المجلس. كما أود أن أشكر القاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعي العام، السيد بارون سيرج براميرتز، على تقريريهما (S/2018/1033، المرفق). يبدو القاضي ميرون وكأنه كان على الدوام جزءاً من الآلية، ولذلك فمن الصعب تصديق أنه قدّم للتو تقريره الأخير إلى المجلس. وأفهم لماذا يشعر بالارتياح لإنجاز ولايته، وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة. سيكون إرثه في أمان ضمن محفوظات الآلية.

ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في الإحاطة علماً بالتقدم الذي أحرزته الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلاً عن التقدم الذي أحرزته فيما يتعلق بالمهام المتبقية. كما نحيط علماً بالجهود المكثفة المبذولة لتعزيز أنشطتها وتحسين عملياتها

وإجراءاتها وأساليب عملها. ويظلّ من الأهمية بمكان تقديم الدعم اللازم لعمل الآلية والمواءمة بين جميع العناصر اللازمة للاختتام الناجح لولايتها في غضون فترة زمنية معقولة. ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء على أن تعاون البوسنة والهرسك، على مر السنين، مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد ظلّ ثابتاً وكاملاً، على النحو المبين في تقارير المحكمة. وبناء على ذلك، فإننا ما زلنا ملتزمين بالإسهام بنشاط في الجهود التي تبذلها الآلية لإنجاز مهمتها. وعلاوة على ذلك، نشجّع الآلية على مواصلة البحث عن سبل لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة في عملها من أجل الوفاء بولايتها.

ونقدّر استمرار الدعم والمساعدة المقدّمين من مكتب المدعي العام إلى سلطاتنا القضائية الوطنية المسؤولة عن محاكمة قضايا جرائم الحرب، لأن ذلك لا يزال حيوياً بالنسبة لنا لمتابعة التزاماتنا والوفاء بها. وندرك أيضاً تمام الإدراك أن العبء الرئيسي لضمان المساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة يقع في المقام الأول على عاتقنا. وتبقى البوسنة والهرسك ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب. إن الشرط المسبق لذلك هو وجود المؤسسات القضائية المستقلة والخاضعة للمساءلة والتي تحظى بثقة الجمهور في جميع أنحاء البلد. لا ينطبق ذلك على محاكمة مرتكبي جرائم الحرب من الأفراد ومعاقبتهم فحسب، بل وعلى تحقيق المصالحة فيما بين البوشناق والكروات والصرب، الذين هم الشعوب التأسيسية للبوسنة والهرسك.

ونحيط علماً بتقييمات المدعي العام بشأن التقدم المحرز في تحقيق المساءلة عن الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، على الرغم من أن المحاكم الوطنية لا تزال تواجه كماً كبيراً من قضايا جرائم الحرب التي يجري النظر فيها. وفي هذا الصدد، تعلّق البوسنة والهرسك أهمية كبيرة على تعزيز التعاون الإقليمي الأقوى والأكثر تنسيقاً بين مكاتب المدعين العامين. ومن الضروري بالنسبة للدول الأعضاء أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الآلية من أجل تحقيق العدالة. وبالمثل، يظلّ التعاون القضائي في المنطقة ضرورياً من أجل كفالة المساءلة وتحقيق المصالحة. وفي هذا الصدد، نرى التعاون بين مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا بوصفه مثالاً مثمراً على ذلك. وتكمن قوة المصالحة الحقيقية في جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق العدالة للضحايا العديدين في منطقتنا. وكما ذُكر آنفاً، فقد حقق مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك تحسناً مطّرداً في مقاضاة قضايا جرائم الحرب. وقدّم خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٦ لائحة اتهام جديدة، ومن المتوقع صدور المزيد من لوائح الاتهام بحلول نهاية العام. ويشمل ذلك لوائح اتهام في قضايا معقدة. وفيما يتعلق بما يسمى قضايا الفئة الثانية، لوحظ أنها جميعها قد تم السير في إجراءاتها، والمحاكمات ودعاوى الاستئناف جارية حالياً. وقد أُحرز تقدُّمٌ كبير بوجه عام، وما زلنا ملتزمين بالمتابعة على نفس المنوال.

ونواصلُ جهودنا الشاملة الرامية إلى تعزيز النظم القضائية الوطنية على جميع المستويات. ونحن حالياً بصدد تحديد وتعريف المزيد من الأنشطة اللازمة للنهوض بتنفيذ استراتيجيتنا الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب من أجل محاكمة الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب. وفي هذا الصدد، نعتمد أيضاً على استمرار الدعم المقدّم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز الموارد البشرية والمادية للمؤسسات القضائية لتجهيز قضايا جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، وبناء القدرات العامة، وهو أمر مهم من أجل التنفيذ الكامل للتدابير والأهداف المحددة في استراتيجيتنا الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب.

إن مكافحة الإفلات من العقاب في دولة معقدة متعددة القوميات مثل البوسنة والهرسك شرط مسبق لتحقيق المصالحة والحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، تكتسي مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب، بصرف النظر عن الانتماء الديني أو القومي

للجناة أو الضحايا، أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد والمنطقة. ومرة أخرى، نؤكّد التزامنا القوي بالمساءلة وإقامة العدل دون انتقائية أو تردد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بحضرة رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي ثيودور ميرون، وبالمدعي العام، السيد سيرج براميرتز، وأشكرهما على إحاطاتيهما اليوم عن عمل الآلية. في البداية، أودّ أن أعرب عن امتناننا للقاضي ميرون وثنائنا له على جميع ما أنجزه بصفته رئيس الآلية، وقبل ذلك في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما أود أن أهنئ القاضي كارمل أغيوس على تعيينه رئيساً للآلية اعتباراً من ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وأتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية.

تؤيّد كرواتيا تأييداً تاماً الآلية في مهمتها المتمثلة في محاكمةَ أبرز مرتكبي الجرائم البشعة التي ارتكبت خلال تسعينيات القرن العشرين في إقليم يوغوسلافيا السابقة. إن عدداً كبيراً من الضحايا وأسرهم لم يتلقوا بعد العدالة التي طال انتظارها، ويحدونا الأمل في أن يساهم عمل الآلية في ذلك. ولذلك فمن المهم تجنُّب أي تأخيرات أو انتكاسات في تنفيذ ولاية الآلية. لم تتردد كرواتيا في القيام بدورها في ضمان المساءلة. وقد تم الانتهاء حتى الآن من العديد من المحاكمات ولا يزال بعضها جارياً. ومع ذلك، هناك قضايا جرائم حرب لم يتم التحقيق فيها والملاحقة بشأنها بعد. ونحن مدينون لضحايا تلك الفظائع بألا نألو جهدا قضائيا.

ومن ثم، تواصل كرواتيا التحقيق والمقاضاة في جرائم الحرب المرتكبة في إقليمها منذ عام ١٩٩١.

وفي الوقت نفسه، لا تزال كرواتيا تولي اهتماما كبيرا للقضايا المتبقية أمام الآلية. فهي غاية في الأهمية بالنسبة للإرث المتعلق بالمساءلة على العدوان على كرواتيا والبوسنة والهرسك في العقد الأخير من القرن العشرين. ونتوقع أن تكتمل هذه القضايا كافة في غضون فترة زمنية معقولة، دون أي تأخير.

وعندما يتعلق الأمر بالإجراءات من حيث الكفاءة وإدارة الوقت، فإن أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي أغلقت أبوابها في العام الماضي، ليس أفضل مثال يحتذى به. ويجب أن تستخلص آلية تصريف الأعمال المتبقية الدروس اللازمة من أوجه قصور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وضمان إحراز جميع الإجراءات لتقدم مطرد ودون عوائق.

إن مهام الآلية محددة بوضوح، وتشمل تعقب من تبقى من الفارين ومحاكمتهم، وإجراءات الاستئناف، وإجراءات مراجعة الأحكام، وإعادة المحاكمات، والمحاكمات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة وشهادة الزور، ورصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية، وحماية الضحايا والشهود، ومراقبة تنفيذ الأحكام، وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية عند الطلب، وحفظ المحفوظات وإدارتها. وهذه مهام هامة، وتقدم كرواتيا كل الدعم إلى الجهود التي تبذلها الآلية للوفاء بها على نحو كامل. وفي الوقت نفسه، نتوقع من المدعي العام، أثناء قيامه بوظائفه،، إيلاء تركيز مباشر على القضايا والمهام المسندة إليه بموجب جدول أعمال الآلية وولايتها.

ولا بديل عن التعاون مع الآلية، كما كان في السابق مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلا عن التعاون الإقليمي بين الدول المعنية بشأن المسائل المتعلقة بجرائم الحرب. كما تعلق كرواتيا أهمية كبيرة على استمرار التعاون البناء مع دول أخرى في المنطقة. إلا أنه لا بد من التأكيد على أن التعاون الإقليمي الهادف ليس طريقا باتجاه واحد. إنه يتطلب توافر الثقة بين الدول المعنية، إلى جانب الإرادة والالتزام الصادق من جانب جميع الدول على محاكمة مرتكبي جرائم الحرب، دون

الكيل بمكيالين أو تقديم استثناءات لرعاياها أو أفراد بعض المجموعات الوطنية.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء انتشار ممارسة إنكار المخالفات السابقة في جميع أنحاء المنطقة. ويترافق هذا التحريف مع تمجيد مجرمي الحرب والجرائم المرتكبة. كل هذا يثير صدمات الماضي وله آثار مدمرة على الاستقرار في المنطقة.

ولا تزال مسألة الأشخاص المفقودين على رأس جدول أعمالنا، إذ ما زالت هناك العديد من الحالات دون حل. والتعاون فيما بين دول المنطقة شرط ضروري للنجاح في إنجاز عملية تحديد مصير المفقودين وتقديم الإغاثة لأسرهم. وقد اتخذت بعض الخطوات الصغيرة للمضي قدما، ولكن هناك الكثير مما ينبغي القيام به، وما من مبرر واحد للتأخير في التوصل إلى حل شامل لهذه المشكلة. ولا تزال صربيا لا تبدي أي استعداد لفتح محفوظاتها، الأمر الذي سيشكل خطوة حاسمة إلى الأمام. ونرحب بالدور الذي تضطلع به الآلية في دعم البحث عن المفقودين، وفي هذا الصدد، نلاحظ التعاون القائم بين مكتب المدعي العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر عقب التوقيع مؤخرا على مذكرة تفاهم.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا، كما فعلت في كثير من المناسبات من قبل، أن كرواتيا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بإقامة علاقات طيبة وبالتعاون مع الدول المجاورة، ونؤيد بقوة تطلعاتها نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي، استنادا إلى الامتثال الصارم والكامل لشروط العضوية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر كوت ديفوار على تنظيم مناقشة اليوم. هذه هي المناقشة الثالثة التي تنظمونها منذ بداية رئاسة كوت ديفوار للمجلس في الأسبوع الماضي، والمرة الثالثة التي أخاطب فيها المجلس هذا الشهر. إنها شهادة على رئاستكم المثمرة وعلى الأهمية البالغة التي توليها رواندا للمسائل التي ركزتم عليها.

وأود أن أشكر القاضي ميرون والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر المدعي العام براميرتس على التعاون بين مكتبه ومكتب المدعي العام في رواندا والسلطات القضائية الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة القضائية الأخيرة المتعلقة بقضايا انتهاك حرمة المحكمة والتحريض على انتهاك حرمة المحكمة التي اتهم فيها خمسة مواطنين روانديين، بمن فيهم محقق سابق في أحد أفرقة الدفاع عن الإبادة الجماعية، بالمشاركة في عمل إجرامي مشترك لإبطال إدانة أوغستين نغيراباتواري، المدان بارتكاب جرائم إبادة جماعية والذي كان وزيرا في الحكومة التي حرضت على الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤. وقد أشار العديد من الآخرين الذين تكلموا قبلي إلى هذه القضية.

وفي تطور حديث آخر في رواندا، تم منح الإفراج المبكر في أيلول/سبتمبر لأكثر من ٢ ٠٠٠ سجين من السجناء المدانين بارتكاب جرائم مختلفة، بما في ذلك إنكار الإبادة الجماعية. وهذا دليل آخر على اختيار رواندا لمواصلة العدالة الإصلاحية بدلا من العدالة الجزائية. وتذكرنا هذه التطورات بأن السعي لتحقيق العدالة لجرائم الإبادة الجماعية تتطلب التزاما طويل الأمد، التزاما يقتضي العزيمة والاتساق وفهما للمساهمة الأساسية للعدالة في إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فلنتذكر جميعا أن ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا عام ١٩٩٤ لم يكن بسبب الافتقار إلى الأطر القانونية. فالأطر مجرد أطر؛ ولا يمكن أن تنفذ من تلقاء نفسها؛ بل إن المؤسسات والأشخاص هم من يقومون بذلك. إنها تتطلب التنفيذ المتسق والإنفاذ من جانب المؤسسات الوطنية.

كما نلاحظ أن هذه هي آخر إحاطة إعلامية يقدمها القاضي تيودور ميرون. وهذا هو الوقت المناسب لكي ننظر فيما تم إنجازه، بل والأهم من ذلك أن هذه تعد نقطة تحول تتيح لنا فرصة ليس فقط لتقييم العمل الذي قامت به الآلية، بل وإمداد الرئيس المقبل بتوصيات تعتقد رواندا أنها يمكن أن تعزز عمل الآلية.

و تطلعنا إلى أن يقوم الرئيس المقبل بتحسين أساليب عمل الآلية من خلال جعلها أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة وشمولا لآراء جميع الجهات المعنية يكتسي أهمية بالغة. وتبدو النقطة التي نثيرها هنا أساسا منطقيا سليما للغاية؛ بيد أن السنوات الأخيرة قد أظهرت لنا أن المنطق السليم قد استعصى في بعض الأحيان على الآلية، ولا سيما في تعاملها مع قرارات الإفراج المبكر عن المدانين بارتكاب جرائم إبادة جماعية. إن الافتقار إلى الاتساق هو أكبر سبيل للتحيز. ونرى أنه من المستغرب أن ينظر إلى مطالبنا الثابتة من أجل تحقيق الاتساق والمساءلة على أنها تحمل دلالات سياسية. إن الاتساق والمساءلة لم يقوضا أبدا استقلال العملية القضائية؛ بل إنهما في الواقع يقومان بحمايتها. وبصفتنا دولة عضوا وجهة معنية في الآلية، لا يمكن لرواندا المبالغة في تقدير أهمية تحسين الشفافية والمساءلة في الآلية.

وأود أن أقدم أربع توصيات بسيطة، ما فتئت حكومة بلدي تقوم بصياغتها ولكن لم تنفذها بعد.

أولا، لا بد من تعزيز قوة وفعالية القانون الجنائي الدولي من خلال إدراج حكم شامل من أجل الإفراج المبكر المشروط عن المدانين بارتكاب جرائم إبادة جماعية المؤهلين للحصول على إفراج مبكر. ثانيا، يجب علينا مكافحة إيديولوجية الإبادة الجماعية بجميع مظاهرها وأشكالها، بما في ذلك إنكار الذين أدينوا بارتكاب الإبادة الجماعية واستفادوا من الإفراج المبكر لحدوث إبادة جماعية. ثالثا، يجب أن نكثف جهودنا والتعاون فيما بين الدول لإلقاء القبض على الهاربين الذين لا يزالوا طلقاء. رابعا، يجب علينا أن نرسل المدانين بالإبادة الجماعية الذين لا يزالون محتجزين في عهدة الآلية لقضاء ما تبقى من مدة عقوبتهم في رواندا. تلك هي التوصيات الأربع البسيطة التي تود حكومتي أن تتقدم بها.

وفي هذه المرحلة، نشيد بقيادة الممثل الدائم لبيرو بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وتحيط حكومة بلدي علما بأنه، كنتيجة أولية لتنفيذ القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨)، فإن الآلية قد طبقت شروط الإفراج المبكر على مدان واحد التمس الإفراج المبكر. هذا أمر مشجع، ولكننا، مرة أخرى، نلاحظ عدم الاتساق. ما هو تبرير اتباع هذا النهج المخصص؟ لماذا فرد وحيد؟ نحن نحض الآلية على وضع أحكام شاملة ومتسقة وصارمة لجميع حالات منح الإفراج المبكر المشروط، استنادا إلى شروط أحقية واضحة. ونشير مرة أخرى إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون باعتبارها من أفضل الممارسات.

من شأن وجود نهج شامل وصارم إزاء الإفراج المبكر المشروط كفالة أن المحكمة لا تمنح الإفراج المشروط إلا للأشخاص الذين أثبتوا إعادة تأهيلهم بشكل مناسب، وتفادي تكرار حدوث ما أفاد به المدعي العام من ”أن الذين يُمنحون إفراجا مبكرا عادةً ما ينكرون جرائمهم ومسؤوليتهم الجنائية فور الإفراج عنهم“ (S/2018/1033، المرفق، الفقرة ٣٠).

وينبغي للآلية أيضا أن تكثف جهودها الرامية إلى رصد أنشطة المدانين بالإبادة الجماعية الذين استفادوا من الإفراج المبكر، والمنخرطين رغم ذلك في أنشطة تنشر إيديولوجية الإبادة الجماعية وإنكار حدوث إبادة جماعية. لا نبرح نشهد جماعات تدعي أنها تتكلم بالنيابة عن مدانين بالإبادة الجماعية، تضم في بعض الأحيان أفرادا كانوا يعملون مع المحكمة. ويسرنا تشاطر التفاصيل مع أي شخص مهتم.

من شأن إرسال المدانين بالإبادة الجماعية لقضاء ما تبقى من مدة عقوبتهم في رواندا أن يعود بالفائدة على الآلية وعلى رواندا وعلى العضوية الأوسع نطاقا. سوف يساعد على التخفيف من حدة القيود التمويلية التي تواجه الآلية، ولكن الأهم، هو أنه سيتم التعجيل بإعادة تأهيل المدانين من خلال قضاء فترة عقوبتهم في رواندا حيث ارتكبوا جرائمهم.

إن نجاح نظام العدالة التصالحية في رواندا موثق جيدا. ويعزز التركيز على العدالة التصالحية، بدلا من العدالة الجزائية، من قدرتنا على المصالحة والعيش معا في وحدة، حتى بعد الإبادة الجماعية وبعد هذه الجرائم البشعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرة رواندا على ضمان مستويات عالية من العدالة تتضح في عدد من القضايا الواردة من دول أخرى التي أحيلت بنجاح إلى رواندا للمحاكمة فيها. لقد حل المساء الآن في كيغالي. وبينما نتكلم، يجري تسليم الرواندي المتهم بالإبادة الجماعية، السيد ونسيسلاس تواغيراييزو، الذين لاذ بالفرار إلى الدانمرك للمثول أمام العدالة في رواندا. الطائرة التي تقله تهبط في رواندا، ونحن نتكلم الآن.

أخيرا، نحيط علما بالتقدم الذي أحرزه المدعي العام في تعقب الهاربين المتهمين بالإبادة الجماعية. ونضم صوتنا إليه في دعوة الدول الأعضاء إلى التعاون مع الآلية من أجل تحديد أماكن الهاربين المتبقين وإلقاء القبض عليهم. لم يفر هؤلاء الهاربين إلى الفضاء الخارجي؛ إنهم يعيشون بسلام بهدوء في بلدان مضيفة، والعديد منها أعضاء في المجلس، وبعضها أعضاء جدد في المجلس اعتبارا من مطلع العام المقبل. ونتوقع من جميع أعضاء المجلس – الحاليين والمقبلين – أن يكونوا قدوة من خلال مضاهاة إعلانات التزاماتها تجاه العدالة الدولية باتخاذ خطوات ملموسة، سواء عن طريق محاكمة الهاربين بأنفسهم أو الوفاء بالتزاماتها الدولية عن طريق التعاون الفعال مع المدعي العام للآلية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.